الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
الجلسة **٣٢**
الخميس، ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد ديسكوتو بروكمان ..... (نيكاراغوا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.

استئناف الجلسة الاستثنائية الطارئة العاشرة

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعلن استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة بشأن الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة.

يتذكر الأعضاء أن الجمعية العامة قررت، في الفقرة ١٧ من القرار دإط -١٠/١٧ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، تعليق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة مؤقتا والإذن لرئيس الجمعية العامة في آخر دورة لها باستئناف انعقادها بناء على طلب من الدول الأعضاء.

وفي ذلك الصدد، أود أن أوجه انتباه الوفود إلى ما يلي: الوثيقة A/ES-10/434، التي تحتوي على رسالة مؤرخة ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ من الممثل الدائم لماليزيا لدى الأمم المتحدة، يحيل بها رسالة من دولة السيد عبد الله أحمد بدوي، رئيس وزراء ماليزيا، يطلب فيها الدعم الكامل لعقد دورة استثنائية طارئة لمواجهة خطورة الوضع في غزة؛ والوثيقة A/ES-10/436، التي تحتوي على رسالة مؤرخة ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ من القائم بالأعمال المؤقت لجمهورية فنزويلا البوليفارية لدى الأمم المتحدة، يطلب فيها الدعم الكامل لاستئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة بشأن الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة، وفقا للفقرة ١٧ من القرار دإط -١٠/١٧ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ والقرار ٣٧٧ (د-٥) المؤرخ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٠، المعنون ''الاتحاد من أجل السلام''؛ والوثيقة A/ES-10/440، التي تحتوي على رسالة مؤرخة ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ من الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة، يطلب فيها استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة؛ والوثيقة A/ES-10/441، التي تحتوي على مذكرة شفوية مؤرخة ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ من البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة، تطلب فيها استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة؛ والوثيقة A/ES-10/439، التي تحتوي على رسالة مؤرخة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ من الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة يطالب فيها بإلغاء جلسة اليوم.

وفقا للمادة ٦٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة، يعمل الرئيس ونواب الرئيس للدورة الثالثة والستين بنفس الصفة في الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة المستأنفة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر الموافقة على أن تعمل لجنة وثائق التفويض للدورة الثالثة والستين في الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة المستأنفة؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للممارسة المتبعة، أود أن أوجه انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/ES-10/438 فيما يتعلق بالمادة ١٩ من الميثاق.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما على النحو الواجب بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة؟

تقرر ذلك.

البند ٥ من جدول الأعمال (تابع)

الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مشروع قرار (A/ES-10/L.21)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعرب عن أسفي لعدم استطاعتنا الاجتماع في قاعة الجمعية العامة، حيث أنها تنهار بالفعل. لقد رأيتها قبل يومين، وتساءلت عما إذا كان ذلك بيانا سياسيا عن المبنى نفسه. ولكن على أية حال، تعتبر قاعة الاجتماعات ٣ مكانا مناسبا أيضا للاجتماع.

نجتمع اليوم في ظرف من أشد الظروف إلحاحا، بل في الواقع أكثرها بؤسا.

إسرائيل لديها سؤال.

السيد فلوس (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): لقد طلبنا الكلمة لإثارة نقطة النظام هذه وفقا للمادة ٧١ طالبين توضيحا بشأن مدى صلاحية وقانونية عقد هذه الدورة الاستثنائية الطارئة.

تعقد هذه الدورة الاستثنائية الطارئة في الوقت الذي يواصل فيه مجلس الأمن تناول الحالة في جنوب إسرائيل وقطاع غزة. وفي الأسبوع الماضي لا غير، اعتمد مجلس الأمن القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) الذي يسعى إلى وضع حد للعنف الدائر. ووفقا لذلك القرار، يُبقي المجلس المسألة قيد نظره، والواقع أن المجلس عقد مشاورات حول هذه المسألة قبل يومين فحسب. وبالإضافة إلى ذلك، وفي هذه اللحظة بالذات، يزور الأمين العام منطقة الشرق الأوسط، بما في ذلك إسرائيل، بتأييد من مجلس الأمن، من أجل تيسير التوصل إلى حل للصراع.

ولذلك، فإننا نطلب توضيحا. كيف يتفق عقد الجلسة الحالية مع الفقرة ١ من المادة ١٢ من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على أنه:

> ”عندما يباشر مجلس الأمن، بصدد نزاع أو موقف ما، الوظائف التي رسمت له في الميثاق الحالي، فليس للجمعية العامة أن تقدّم أية توصية بشأن هذا النزاع أو الموقف إلاّ إذا طلب إليها ذلك مجلس الأمن.“

الرئيس (تكلم بالإسبانية): كما تعرفون، إن هذا أمر يبعث على السخرية. لقد اتُهمت قبل بضعة أيام زورا وبهتانا – زورا وبهتانا تماما – بمحاولة إسكات إسرائيل. وقد كان ذلك محض افتراء تام، وقلت ذلك على الفور. والآن، من دواعي السخرية أيضا أن تحاول إسرائيل إسكات الجمعية العامة، التي هي ”نحن الشعوب“.

إنني أدرك إدراكاً كاملا ما قاله الممثل. كما أدرك أنه جرى قصف مقرّ الأمم المتحدة في غزة قُبيل المؤتمر الصحفي المشترَك بين الأمين العام بان كي - مون ووزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني. وهذا ما يجعل الأمور واضحة جدا: فقد تم تجاهل قرار مجلس الأمن عمليا تجاهلاً كاملا، وقابله رئيس الوزراء أولمرت بازدراء لفظي. إننا ندرك ذلك. ليس هناك مطلقاً ما يمنع الجمعية العامة من الوقوف بكل ثقلها وراء قرار يجري تجاهله بشكل كامل، سواء كان ضعيفاً أم لم يكن.

وإذا فضَّل الممثل، فإنني سأطلب من المستشارين القانونيين أن يجتمعوا ويعطونا المشورة القانونية بشأن هذه المسألة. وسننتظر حتى يحدث ذلك.

السيد شعبان (وكيل الأمين العام لشؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): لقد طلبنا مشورة مكتب الشؤون القانونية. إن الفقرة ١٧ من القرار دإط-١٠/١٧ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ تنصّ على أن الجمعية العامة:

> ”تقرر رفع جلسات الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة مؤقتا، والإذن لرئيس الجمعية العامة في دورة انعقادها الجارية باستئناف أعمال الدورة الاستثنائية فور ورود طلب بذلك من الدول الأعضاء“.

وقد ذكر الرئيس في مستهل ملاحظاته الطلبات المقدّمة من ماليزيا وجمهورية فنزويلا البوليفارية والجمهورية العربية السورية، التي هي دول أعضاء طلبت استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة.

تلك هي المشورة القانونية التي قدمها لنا المكتب القانوني.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بعد أن انتهينا بذلك من ملاحظة زميلنا ممثل إسرائيل، أعطي الكلمة الآن لممثل كوبا.

السيد مورينو فرنانديز (كوبا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أضيف إلى ما ذكره لنا للتوّ ممثل الأمانة العامة بأنه في الإعلان المؤرخ ١٣ كانون الثاني/يناير، الصادر عن بلدان حركة عدم الانحياز، التي تضم ١١٨ عضواً في هذه المنظمة، دعمت الحركة دعماً كاملا استئناف انعقاد الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة. وبعبارة أخرى، لم يقتصر الطلب بعقد الدورة الاستثنائية الطارئة على الدول الثلاث التي ذكرها الرئيس عن حق في مستهل بيانه، وإنما هناك أيضاً مجموعة واسعة من بلدان العالم الثالث دعمت هذا الطلب أيضا.

السيد فلوس (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): هذه مسألة تتعلق بميثاق الأمم المتحدة ونظامها الداخلي. وإننا نطالب بمزيد من التوضيح بشأن هذه الدورة الطارئة التي دعوتم إليها، السيد الرئيس. فوفقاً لرأيكم ولقرار الجمعية العامة ٣٧٧ (د-٥)، لا يراد للدورات الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة أن تتصرف إلا حين يفشل مجلس الأمن في ممارسة مسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وكما شرحت للتوّ، فإن مجلس الأمن يُبقي هذه المسألة قيد نظره المتواصل، مما يجعل هذه الجلسة غير ضرورية.

علاوة على ذلك، نود أن نحيلكم، سيدي، والدول الأعضاء إلى الفقرة ٣١ من فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة. واستناداً إلى هذه الفقرة، فإن إعادة عقد الدورة الاستثنائية الطارئة تخضع للشروط المسبقة نفسها في القرار ٣٧٧ (د-٥) - مما يعني، كما ذكرت سابقاً، أنه لا يجوز عقد هذه الجلسة إلا عندما يفشل مجلس الأمن في ممارسة

مسؤوليته. وإننا نطالب بتوضيح بشأن هذه المسألة، وما إذا كانت مشورة المستشار القانوني تشير إلى فتوى محكمة العدل الدولية.

السيد شعبان (وكيل الأمين العام لشؤون الجمعية العامة والمؤتمرات): لا يمكنني أن أجيب إلا عن الجزء الأول من المداخلة. هذه ليست دورة استثنائية طارئة جديدة. والرأي الذي قُدم لنا هو أنه إذا طلبت أي دول أعضاء الاستئناف، فإن الدورة، وفقاً للفقرة ١٧ من القرار دإط-١٠/١٧، يمكنها أن تجتمع.

أما بالنسبة إلى المسألة الثانية، بشأن الفتوى، فإننا لم نطلب مشورة قانونية من المكتب القانوني في ذلك الشأن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل يعني ممثل إسرائيل أنه سيقاطع الجلسة بأكملها؟ فإذا جاز لي القول، مع كل الاحترام الواجب، يبدو أنه متشدد جدا بشأن البحث عن طرائق للتقيد بالقانون. إن القانون يجري التقيد به. وكنت أتمنى لو أن إسرائيل كانت متشددة بشأن الامتثال لقرارات الأمم المتحدة طوال أكثر من ٤٠ سنة. لقد بات من الواضح جداً لدينا جميعا – ولست ألوم ممثل إسرائيل؛ فهو ينفّذ الأوامر – كما ذكرت وزيرة إسرائيلية بوضوح، أن الهدف الأساسي من مساعيها الدبلوماسية هذه الأيام ليس وقف العمليات العسكرية. إننا لن نسمح بمقاطعة هذه الدورة. وأعطي الكلمة لممثل إسرائيل مجددا.

السيد فلوس (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): إننا نطالب بتوضيح بشأن فتوى محكمة العدل الدولية، التي هي مسألة إجرائية. هذه الفتوى لمحكمة العدل الدولية اعتمدتها هذه الجمعية.

السيد شعبان (وكيل الأمين العام لشؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): لقد تلقّيت للتوّ مشورة قانونية. إن المادة ٧١ من النظام الداخلي للجمعية العامة تنص على ما يلي:

”لأي ممثل أن يثير نقطة نظام أثناء مناقشة أية مسألة، ويبتّ الرئيس في نقطة النظام هذه فوراً، وفقاً لأحكام النظام الداخلي“.

”لقد بت الرئيس وقرر مواصلة الجلسة. ويمكن لأي ممثل أن يطعن في قرار الرئيس – وهذا حق للأعضاء – والطعن يُطرح للتصويت فوراً، ويبقى قرار الرئيس قائماً ما لم تبطله أغلبية الأعضاء الحاضرين المصوّتين. ولا يجوز للممثل الذي يتكلم في نقطة نظام أن يتكلم في مضمون المناقشة قيد المناقشة.

السيد فلوس (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نوضح أن إسرائيل لم تكن تحبذ الطعن في قرار رئيس الجمعية العامة. بل أن إسرائيل تسعى لدواعي التسجيل إلى أن توضح أن المستشار القانوني لم يبد رأيا بشأن قرار وتوصية محكمة العدل الدولية التي اعتمدتها الجمعية العامة. هذا لدواعي التسجيل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لذلك، إخواني وأخواتي سوف نمضي الآن.

إننا نجتمع اليوم في ظل ظروف ملحة للغاية حقا، بل ظروف يائسة للغاية. إن الأزمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبالتحديد في قطاع غزة، قد دامت لفترة طويلة. ومات فيها العديد من السكان. وبالتحديد كان الكثير منهم من النساء والأطفال، وقُتل الكثير من موظفي الأمم المتحدة أو أصيبوا بجراح خطيرة. وقد دمر وأصيب بإضرار العديد من مباني الأمم المتحدة، بما في ذلك المدارس والمستشفيات. وقبل بضع ساعات تحديدا، وبينما كان الأمين العام في زيارة رسمية في بلادهم، قام الجيش الإسرائيلي بقصف مقر وكالة

الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في قطاع غزة.

ما برحنا هنا في مقر الأمم المتحدة سلبيين للغاية ولوقت طويل، بينما المذبحة مستمرة. إنني استجيب إلى عدد متزايد من الدول الأعضاء، ولا سيما الخمس التي ذكرتها والمنتمية إلى حركة عدم الانحياز والتي طالبت باستئناف الدورة الاستثنائية العاشرة الطارئة للجمعية العامة في أسرع وقت ممكن. ففي كل يوم نتلقى رسائل من غزة ومن جميع أنحاء العالم، بما في ذلك رسائل من رؤساء الدول والحكومات يطلبون فيها من الأمم المتحدة، بل يناشدونها، أن توقف العنف وتوفر الحماية للمدنيين وتلبي الاحتياجات الإنسانية. إن عملنا هنا اليوم على درجة من الإلحاحية.

وخلال هذه الهجمة قضى أكثر من ألف فلسطيني، ثلثهم من الأطفال. وهناك العديد من الجثث لا تزال مدفونة تحت الأنقاض و لم يتمكن العاملون في مجال المساعدة الإنسانية من الوصول إليها بسبب القصف المكثف. وإذا ما حاول الأشخاص الأحياء الوصول إلى الأموات فمصيرهم القتل. وإذا كانت الهجمة في غزة حربا حقا فهي حرب ضد من لا حول له ولا قوة، أي ضد السكان المسجونين.

وحقيقة أن سكان غزة سجناء – ليس بوسعهم المغادرة ولا بوسعهم الفرار، وما من مكان لديهم يختبئون فيه من الغارات الجوية وهجمات المدفعية والمدفعية البحرية – مسألة هامة جدا بالنسبة لنا هنا في الأمم المتحدة، إذا ما أخذنا في الحسبان التزاماتنا بموجب المادة الأولى من الميثاق التي تتعلق بالدفاع عن القانون الدولي.

إن إسرائيل ما برحت الدولة المحتلة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك قطاع غزة، ويترتب عليها التزامات محددة بموجب اتفاقيات جنيف لحماية السكان المحتلين. والدولة القائمة بالاحتلال بدلا من توفير الحماية، كما نص على ذلك القانون الدولي، تنكر على هؤلاء السكان الذين تبلغ نسبة اللاجئين منهم ٨٠ في المائة وأكثر من نصفهم من الأطفال، خيار التماس اللجوء وإيجاد ملاذ لهم من الحرب. لكن المدنيين في غزة يجدون أنفسهم وراء أبواب موصدة داخل منطقة حرب مهلكة ووراء جدران تحيط بمنطقة مكتظة بالسكان. وليست لديهم وسيلة للهرب.

إننا نعرف تاريخ إسرائيل في عدم حماية السكان الفلسطينيين المحتلين. ولن أكرر التاريخ هنا. ولكن ينبغي ألا يغيب عن بالنا أنه بموجب اتفاقيات جنيف، يترتب على الدولة القائمة بالاحتلال التزامات بأن توفر للسكان المحتلين الأمان – بالإضافة إلى توفير الماء والغذاء والتعليم وحرية العبادة وغير ذلك – وفي الحقيقة انه يمكن القول أن ذلك يزيد عن التزاماتها بحماية مواطنيها. وعندما لا تفي الدول القائمة بالاحتلال بذلك الالتزام، يصبح توفير الحماية من مسؤولية المجتمع الدولي برمته، الممثل هنا في الأمم المتحدة.

إن الفلسطينيين بوصفهم سكانا محتلين بصورة غير قانونية يتمتعون بحق المقاومة في إطار القانون الإنساني الدولي. وإن الهجوم بالقذائف من جانب الفلسطينيين على البلدات الإسرائيلية عمل غير قانوني. وما من أحد، لا في أشدود ولا في عسقلان ولا في رفح أو بيت حانون ينبغي له أن يعيش في هذا الخوف.

إنها لسخرية كبيرة أن المذبحة الحالية الدائرة في غزة، أو ما تسميه إسرائيل حربها على الإرهاب، قد أدت حتى الآن إلى وفاة ١٣ إسرائيليا ١٠ منهم جنود، منهم على الأقل أربعة قضوا بنيران صديقة. ومن المفارقات الكبيرة أنه خلال الشهور الخمسة من وقف إطلاق النار في العام الماضي لم يُقتل إسرائيلي واحد.

وقبل عام بالفعل كانت منظمات إسرائيلية معروفة جيدا تشجب أعمال حكومتها نحو السكان المدنيين في غزة، وهي أعمال كانت تعرض حياتهم للخطر بوصفها جريمة ضد الإنسانية. وهذه المنظمات الإسرائيلية أصدرت البيان التالي بتاريخ ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، قبل عام واحد تقريبا.

”نحن المنظمات الإسرائيلية الموقعة أدناه، نشجب قرار الحكومة الإسرائيلية بقطع الإمدادات الحيوية المتمثلة في الكهرباء والوقود، والمواد الغذائية الأساسية والأدوية وغير ذلك من الإمدادات الإنسانية عن السكان المدنيين في غزة. ويشكل هذا العمل جريمة قاطعة ضد الإنسانية“.

يمكن الوقوف على هوية هذه المنظمات في المذكرة الثالثة من المرفق الأول لنص بياني (انظر http://www.un.org/ga/president/63/statements/annex1.pdf). والتي تحتوي على تحليل قانوني لبيان رئيس الوزراء أولمرت الذي يرفض فيه انصياع إسرائيل لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

إن انتهاكات القانون الدولي المتجسدة في الهجوم على غزة موثقة جيدا، أي العقاب الجماعي والقوة العسكرية غير المتناسبة والهجمات على الأهداف المدنية، بما في ذلك المنازل والمساجد والجامعات والمدارس.

وأذكّر الأعضاء بأنه في الأسبوع الماضي، شُنت غارة إسرائيلية جوية على إحدى مدارسنا، أي مدرسة تابعة للأمم المتحدة، أسفرت عن مقتل ما لا يقل عن ٤٣ شخصا، كان العديد منهم من الأطفال، وكان معظم الضحايا أسر استبد بها الخوف فالتمست ملاذا من القصف بالقنابل والغارات الجوية. التمسوا ملاذا لدى الأمم المتحدة عندما قُصفت بيوتهم وعندما وجه إليهم إنذار للهروب من شن غارة وشيكة عليهم، لكن لم يكن لديهم من مكان آخر يلجأون إليه، عندما واجهوا أصعب قرار يتعين على أي آباء اتخاذه – أي كيفية الحفاظ على أطفالهم آمنين. وتلك الأسر لجأت إلينا، إلى الأمم المتحدة، وأخفقنا في التزاماتنا بإبقائهم آمنين.

ولكن لا يزال هناك انتهاك آخر، فنحن بوصفنا أمما متحدة مشتركين مباشرة في ذلك الانتهاك. فحصار غزة الذي مضى عليه حتى الآن ١٩ شهرا، هو السبب المباشر للأزمة الإنسانية الواسعة الانتشار في غزة، حتى قبل أن يبدأ الهجوم الإسرائيلي. ذلك الحصار الذي فرضته الدول القائمة بالاحتلال يمثل انتهاكا للمادة ٣٣ من اتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر العقوبة الجماعية تحت أي ظروف كانت.

ومع ذلك تم الإبقاء على الحصار، على الأقل بصورة ضمنية من قبل الأطراف القوية التي انضوت تحت لواء المجموعة الرباعية، مما آثار الشكوك حول هذه المنظمة وفي انتهاك لالتزاماتنا بموجب الميثاق والقانون الدولي. وعلى الجمعية العامة، بوصفها مركز عصب منظومة الأمم المتحدة برمتها، وبالتأكيد بوصفها أكثر أجهزة المنظمة تمثيلا، أن تكون دائما متيقظة في دفاعها عن ميثاق الأمم المتحدة.

ويبدو أن هناك افتراضا مسبقا لدى البعض مفاده أنه إذا كان مجلس الأمن ينظر في مسألة ما أو إذا قرر أن يتصدى للأزمة الحالية في غزة في إطار المجموعة الرباعية أو الدول الأعضاء الأخرى، فإن هذه الهيئة ملزمة ويجب عليها أن تقتصر على تأييد تلك الجهات أو أن تحذو حذوها. بيد أنني، بصفتي الرئيس، وأنتم بصفتكم فرادى الدول الأعضاء، نشارك جميعا، بوصفنا الجمعية العامة للأمم المتحدة، في تحمل المسؤولية الفردية والمسؤولية الجماعية على السواء عن التمسك بالميثاق وضمان الامتثال لقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وعندما تسلمت هذا المنصب قطعتُ التزاما رسميا وتعهدت على سبيل الأولوية للجمعية في دورتها الثالثة والستين بإضفاء الطابع الديمقراطي على الجمعية العامة وتنشيطها. ومع أنه ليس دوري أن أصف الحل أو أن أدعي تسوية هذا الصراع القديم، فإن من واجبي أن أذكّر الدول الأعضاء بمسؤولياتها ومسؤولياتنا والتزاماتنا في إطار قانون الأمم المتحدة وأن استرعي انتباه الدول الأعضاء إلى الأدوات والتقارير والنتائج ذات الصلة للمساعدة في تسوية النزاعات على أساس القانون الدولي.

ولذلك من الواجب علينا أن ننظر في آثار استمرار وجود الأمم المتحدة عضوا في المجموعة الرباعية، إذ علينا أن نأخذ بعين الاعتبار الواجب المشورة التي تقدمها أجهزتنا القضائية الخاصة ألا وهي: محكمة العدل الدولية، ومجلس حقوق الإنسان، ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، والمقررون الخاصون للأمم المتحدة.

في عام ٢٠٠٧، أحاط المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، الأستاذ جون دوغارد، أحاط علما بمتطلبات الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية فيما يتعلق بانتهاكات إسرائيلية معينة للقانون الدولي. وذكر أنه، بينما يحق للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي والاتحاد الأوروبي جميعا، وهم ثلاثة من الأعضاء الأربعة في المجموعة الرباعية، أن يتجاهلوا فتوى محكمة العدل الدولية، فإن موقف الأمم المتحدة، مع ذلك، موقف مختلف جدا. إن محكمة العدل الدولية هي الجهاز القضائي للأمم المتحدة. واستطرد السيد دوغارد:

> ”كما أن الجمعية العامة وافقت على الفتوى بالأغلبية الساحقة في مناسبات متكررة. ويعني ذلك أن الفتوى أضحت جزءاً من قانون الأمم المتحدة. وبناءً عليه فإن ممثل الأمم المتحدة في المجموعة الرباعية – أي الأمين العام أو ممثله – ملزم قانوناً بأن يسترشد بالفتوى وأن يسعى بحسن نية إلى بذل ما بوسعه لضمان الامتثال للفتوى. وإذا تعذر على الأمين العام (أو ممثله) من الناحية السياسية القيام بذلك، فأمامه خياران: إما أن ينسحب من المجموعة الرباعية أو أن يشرح لمن يمثلهم – أي ’نحن شعوب الأمم المتحدة‘، على حد تعبير الميثاق – أسباب عجزه عن القيام بذلك وما يبرر بقاءه في المجموعة الرباعية في ضوء رفضها الأخذ بقانون الأمم المتحدة. وربما يكون الخيار الأول خياراً غير حكيم في الوقت الحاضر لأنه سيحرم الأمم المتحدة من أداء دور في عملية السلام. وهذا ما يجعل الخيار الثاني أساسيا“. (A/HRC/7/17، الفقرة ٥٣)

وواصل دوغارد قائلا:

> ”لقد اتهمت الأجهزة السياسية للأمم المتحدة والدول والأفراد إسرائيل، طيلة أربعين عاماً، بانتهاكات متواصلة ومنهجية وجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة. وفي عام ٢٠٠٤، أكد الجهاز القضائي للأمم المتحدة في فتواه أن أفعال إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة تنتهك بالفعل القواعد الأساسية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني ولا يمكن تبريرها بحجة الضرورة أو الدفاع عن النفس. وإذا كانت الأمم المتحدة جادة في موقفها من حقوق الإنسان، فلا يمكنها أن تتجاهل هذه الفتوى في مداولات المجموعة الرباعية لأنها تأكيد رسمي ذو حجية على إخلال إسرائيل الخطير بالتزاماتها الدولية. وعدم السعي إلى تنفيذ فتوى تتعلق بالقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، أو حتى عدم

الاعتراف بها، يلقي بظلال من الشك على التزام الأمم المتحدة ذاته بحقوق الإنسان''. (المرجع نفسه، الفقرة ٥٤)

وحتى بدون إصدار فتوى جديدة، من الواضح أن الحكم السابق قائم. وما زالت إسرائيل تنتهك القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان.

وعلينا أن ننظر بجدية إلى ما دعاه جون دوغارد ''التزام الأمم المتحدة ذاته بحقوق الإنسان''. أليس من واجبنا أن نعيد التفكير في دورنا في المجموعة الرباعية، وأن نعيد التفكير في الكيفية التي تنتهك بها الأمم المتحدة نفسها عن جهل العناصر الرئيسية للقانون الدولي وميثاقنا ذاته؟ وأن الأمم المتحدة تضطلع بدور فريد في الساحة الدولية من خلال تحديد وحماية الإطار المعياري الدولي لتأمين السلام الدولي وصونه. وعلينا أن نتساءل عما إذا لم يكن هناك تضارب مصالح في مشاركة الأمم المتحدة في المجموعة الرباعية. ألا تعطي مشاركة الأمم المتحدة مصداقية لهذه المجموعة المخصصة، التي أظهرت أنها راغبة في تقديم تنازلات عن طريق التفاوض تهدد تلك القواعد وتضعفها بشكل أساسي؟*.

لقد حان الوقت لتغيير ذلك. وقد عُقدت هذه الجلسة اليوم بناء على طلب ١١٨ دولة عضوا تشكل حركة عدم الانحياز. ونجتمع اليوم مع الاعتراف بالتزامات منظومة الأمم المتحدة بأسرها، التي تشكل الجمعية العامة أكثر هيئاتها تمثيلية وديمقراطية، بغية العمل، على النحو الذي تحدد به المادة ١ من ميثاقنا مقصدنا، من أجل تحقيق السلام العالمي، ومن أجل مبدأ الحقوق المتساوية وحق الشعوب في تقرير المصير، ومن أجل حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

إننا جميعا ندرك إدراكا كاملا أن مجلس الأمن اتخذ الأسبوع الماضي القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩). ولكن الهجوم الضاري مستمر بلا هوادة في غزة. غزة تلتهمها النيران. لقد حولت إلى جحيم متقد فعلا.

ودعا المجلس إلى وقف لإطلاق النار، ولكن الإصرار على أن يكون وقف إطلاق النار فوريا ودائما في آن واحد أدى إلى تقويض المطالبة. وهذا كلام خادع. فالواجب بالوقف الفوري لإطلاق النار غير مشروط وعاجل على السواء. ولا يمكن تحقيق هدفنا المتوسط الأجل المتمثل في تحقيق السلام الدائم والمستمر بدون معالجة الأسباب الجذرية للصراع.

ودعا القرار إلى تقديم المساعدة الإنسانية بدون عائق، ولكن عدم المطالبة بإنهاء إغلاق معابر غزة الحدودية المستمر منذ ١٩ شهرا الآن من جانب الدولة القائمة بالاحتلال في حصار مدعوم من بعض أقوى أعضاء المجلس نفسه أدت إلى تقويض القرار. ونحن جميعا نعلم أن تلك الدعوة، بدون تنفيذ أو إنفاذ، سيتم تجاهلها بإفلات من العقاب.

وعندما اتخذ المجلس القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، قلت إننا سنقوم بتحليل القرار عن كثب وسنحدد ما إذا كان القرار جديا وما إذا كان يتوخى اتخاذ التدابير اللازمة سواء لضمان الوقف الفوري لإطلاق النار أو إيصال الاحتياجات الإنسانية للشعب الفلسطيني بدون عائق.

ولا يحتاج المرء إلى كثير من التحليل ليخلص إلى أن قرار المجلس قد فشل في فرض وقف إطلاق النار أو في توصيل المساعدة الإنسانية دون عوائق. بديهي أنه لم يقصد

* وفي رسالة مؤرخة ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، موجهة إلى مكتب الأمين العام، أكد مكتب رئيس الجمعية العامة، في سياق الفقرة أعلاه، على أن بيان الرئيس ''... لا يعني بأي شكل من الأشكال أن الأمين العام، بتمثيله الأمم المتحدة في المجموعة الرباعية، ينتهك المبادئ الأساسية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة''.

منه على الإطلاق تحقيق تلك الأهداف بشكل جدي. ومن الواضح أن ذلك لا يعود إلى خطأ ارتكبه أغلبية أعضاء المجلس؛ بل يعود إلى كون البعض من داخل المجلس وخارجه قد عقدوا النية على خيانة واجبهم تجاه الميثاق. وعوضا عن دعم طلب قوي وواضح وقاطع بوقف فوري لإطلاق النار، نجحت تلك القوى في إحباط مثل ذلك الطلب، وسمحت في المقابل بمواصلة العمل العسكري، الذي يبدو بالفعل أنه هو ما كانوا يهدفون إليه.

تلك النتيجة، التي ضمنت أن تسمح الجهود الدبلوماسية بمواصلة الهجمات العسكرية، اتفقت تماما مع دور الدولة القائمة بالاحتلال الذي لا لبس فيه. ففي ٤ كانون الثاني/يناير، أعلنت وزيرة خارجية إسرائيل صراحة وبعبارات قاطعة ''تهدف الأنشطة الدبلوماسية المكثفة المبذولة خلال الأيام القليلة الماضية إلى تخفيف الضغط الهادف إلى التوصل إلى وقف لإطلاق النار وإلى إتاحة الوقت لمواصلة العملية العسكرية''.

وأحث الأعضاء على التمعن جيدا في كلماتها. لقد كانت تشارك في أنشطة دبلوماسية لا بهدف التوصل إلى نهاية سريعة للقتل، ولكن، على العكس، لـ ''تخفيف الضغط'' الهادف إلى التوصل إلى وقف لإطلاق النار. قد يكون ذاك هدف الحكومة الإسرائيلية، ولكنه بالتأكيد ليس هدفي. كما أنه لا يمكن أن يكون هدف الأمم المتحدة – لا مجلس الأمن ولا الجمعية العامة. هدفنا لا يمكن أن يكون سوى التوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار. ويجب أن نزيد من الضغط، لا أن نخفف منه، للتوصل إلى وقف إطلاق النار ذاك.

وحتى الآن قابل الجانبان، إسرائيل وحماس، قرار مجلس الأمن بالرفض. ووفقا للتقارير، يبدو أن رفض حماس قائم في المقام الأول على أن القرار لا يدعو إلى رفع الحصار الذي سبب هذا الاستنفاد لقدرات سكان غزة لمدة ١٨ شهرا، حتى قبل الاعتداء العسكري الحالي.

وبينما يجب ألا يكون أساسا لرفض وقف فوري لإطلاق النار، فقد اعترف العديد من وكالات الأمم المتحدة الإنسانية والوكالات الإنسانية الأخرى بأن الإغلاق طويل الأمد لمعابر غزة الحدودية لا يسبب كارثة إنسانية وحسب، ولكنه يشكل أيضا انتهاكا واضحا للقانون الدولي والقانون الإنساني، ولا سيما الواجبات التي تفرضها اتفاقية جنيف على سلطات الاحتلال بحماية السكان الخاضعين للاحتلال.

إن الرفض الإسرائيلي واضح: فقد رفض رئيس الوزراء صراحة وبشكل قاطع شرعية أو سلطة مجلس الأمن، مصرحا ''أن دولة إسرائيل لم توافق قط على أن تحدد أية هيئة خارجية حقها في الدفاع عن أمن مواطنيها''. إسرائيل دولة عضو في الأمم المتحدة؛ ألا يلزمها كونها عضوا بالقبول بقرارات مجلس الأمن، ومن ثم بتطبيقها؟

يبدو من المتناقضات أن تزدري إسرائيل إلى هذا الحد بقرارات الأمم المتحدة، وهي الدولة التي تدين بوجودها، أكثر من أية دولة أخرى، لقرار الجمعية العامة. والبيان الأخير لرئيس الوزراء أولمرت الذي ينكر به أي سلطة لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، يضع إسرائيل بوضوح في مقام دولة تستهين بالقانون الدولي وبالأمم المتحدة.

وأكدت وزيرة الخارجية، عندما رفضت قرار المجلس بكليته، أن لإسرائيل ''حق الدفاع عن النفس''. ولكن إذا كان رفض إسرائيل قائما على ادعاء كهذا، فينبغي لها أن تعترف بأنه، وفقا للمادة ٥١ من الميثاق،

> ''التدابير التي اتخذها الأعضاء استعمالا لحق الدفاع عن النفس تبلغ إلى المجلس فورا، ولا تؤثر تلك التدابير بأي حال فيما للمجلس – بمقتضى سلطته ومسؤولياته المستمدة من أحكام هذا الميثاق – من

الحق في أن يتخذ في أي وقت ما يرى ضرورة لاتخاذه من الأعمال لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه''.

إضافة إلى ذلك، يفقد حق الدفاع عن النفس صلاحيته عندما ''يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين''.

لقد اتخذ مجلس الأمن التدبير الذي رآه لازما بصدور القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، وحتى لو كان أي ادعاء لإسرائيل بالدفاع عن النفس صحيحا، فهو قد انتقى في تلك اللحظة بالذات.

إن جميع الجهود الجدية الهادفة إلى إحلال وقف فوري لإطلاق النار لازمة بشكل ملح، وأنا أدعمها جميعا. وتدعو وكالات عديدة تابعة للأمم المتحدة، إلى جانب حلفائنا الرئيسيين من الوكالات الإنسانية الدولية ومدافعين مهمين عن حقوق الإنسان من جميع أنحاء العالم، إلى وقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار. وتنضم المجموعات الإقليمية والدول الأعضاء في النداء إلى وقف فوري لإطلاق النار. والناس في جميع أنحاء العالم – بالعشرات والمئات والآلاف – يواصلون النزول إلى الشوارع، بما في ذلك هنا في البلد المضيف للأمم المتحدة، وحتى داخل إسرائيل، مطالبين بوقف فوري لإطلاق النار. ونحن في الأمم المتحدة لا نستطيع القيام بأقل من ذلك.

قد يكون المجلس وجد نفسه عاجزا عن أو غير راغب في اتخاذ الخطوات اللازمة لفرض وقف فوري لإطلاق النار. ولكن إسناد هذه الجهود إلى حكومة أو حكومتين أو إلى المجموعة الرباعية لا يعفي المجلس عن مسؤوليته الخاصة بموجب ميثاق الأمم المتحدة. إن المجلس لا يستطيع التنصل من مسؤوليته الجماعية. ولا يستطيع الاستمرار في إضاعة الوقت بينما غزة تحترق.

إن صدور قرار مجلس الأمن لا يعفينا من المسؤولية. نحن في الجمعية العامة، الذين نمثل جميع أمم وشعوب العالم، لا يزال علينا واجب فردي وجماعي. وسنفي بذلك الواجب.

وهكذا نجتمع اليوم، في هذه الجلسة الثانية والثلاثين للدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، لمواجهة هذه الأزمة الملحة. لقد تأخرنا كثيرا. فالحكومات من الدول الأعضاء التي طلبت عقد هذه الجلسة لم يكن بنيتها جعلها وإنني لم أعقد هذه الجلسة لتكون – مهرجانا لإلقاء الخطب التي تجيش بالعواطف ولا تؤدي إلى إجراءات ملموسة. بل عقدتها بهدف تنشيط سلطة وهيبة الجمعية العامة – وهي العنصر الأكثر تمثيلا والأكثر ديمقراطية في الأمم المتحدة – لتلبية حاجتين ملحتين، يمكن بعدهما النظر في المسائل الأبعد أجلا: الوقف الفوري وغير مشروط لإطلاق النار، ووصول المساعدة الإنسانية فورا ومن دون عوائق.

أعلم أن الأعضاء يشاطرونني شعوري بالإلحاحية والتزامنا الجماعي بتحقيق أمر ما في ما يتعلق بواجباتنا التي لم يوف بها حتى الآن تجاه شعب غزة الخاضع للاحتلال. إننا نحتاج إلى دبلوماسية جدية وسريعة، وليس إلى وعود كاذبة.

بالنسبة إلى شعب غزة، الكارثة الإنسانية لا تزال مستمرة. فبعد ٢٠ يوما، لا يزال الناس يموتون. إن واجبنا واضح. نحن، الأمم المتحدة، يجب أن ندعو إلى وقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار، وإلى وصول المساعدة الإنسانية من دون عوائق. نحن، الأمم المتحدة، يجب أن نقف إلى جانب الشعوب في جميع أنحاء العالم التي تدعو إلى وضع حد لهذا الموت والدمار، والتي تعمل من أجل ذلك. علينا الوقوف إلى جانب الإسرائيليين الشجعان الذين خرجوا ليحتجوا على هذه الحرب، وعلينا الوقوف إلى جانب الناس في مدينة سديروت الخائفة، الذين دعوا إلى صوت آخر ردا على الخوف من نيران الصواريخ بالمصالحة، وليس بالحرب.

علينا الوقوف إلى جانب مئات الآلاف من الناس الذين أوقفوا القطارات، وقدموا التماسات لحكوماتهم، وتدفقوا إلى الشوارع في جميع أنحاء العالم، مطالبين جميعا بإنهاء الحرب. هذا هو التزامنا ومسؤوليتنا وواجبنا ونحن نعمل ونؤبن هذا العدد الكبير من الوفيات، من أجل التوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار.

والأمر بالطبع يرجع إلى أعضاء الجمعية العامة كافة لتحديد القرار الذي ينبغي لنا أن نتخذه. غير أنني أعتقد أن قرارنا يجب أن يعبر عن إلحاحية هذه اللحظة وإلحاحية التزامنا بإنهاء هذه المجزرة. ليس لدينا وقت لاتخاذ قرارات طويلة ومعقدة تشير إلى كل موقف سابق وتعيد النظر في كل ولاية لم يتم الوفاء بها. إنها لحظة اتخاذ رد طارئ.

آمل وأعتقد أن عملنا اليوم سيسمح لنا حقاً بالوفاء بوعد المؤسسين، وهو ما يحتاجه بشدة الآن سكان غزة وسديروت لإنهاء ويلات هذه الحرب.

(تكلم بالإسبانية)

أعطي الكلمة الآن لسعادة نائبة الأمين العام للأمم المتحدة السيدة آشا – روز ميغيرو.

نائبة الأمين العام (تكلمت بالإنكليزية): تجتمع الجمعية اليوم في الوقت الذي تدخل فيه الأزمة في غزة وما حولها يومها العشرين. وعلى الرغم من الجهود العاجلة في الأمم المتحدة وفي أماكن أخرى، ما زالت الحالة على أرض الواقع أليمة جداً للسكان المدنيين. فالعنف والمعاناة المستمران أمر غير مقبول. ويعلم جميع الأعضاء أن الأمين العام موجود حالياً في المنطقة لتأكيد الحاجة الملحة إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار يتم احترامه بالكامل، وإلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩). وقد أجرى محادثات في هذا الأسبوع في مصر والأردن وهو موجود اليوم في إسرائيل. وسيجتمع أيضاً مع الزعماء الفلسطينيين ثم يسافر إلى تركيا ولبنان وسوريا والكويت.

وكانت رسالة الأمين العام في جميع محادثاته واضحة لا لبس فيها: يجب أن تتوقف جميع أعمال العنف ويجب وقف إراقة الدماء والمعاناة بين السكان المدنيين. ويجب إنهاء القتال ويجب أن ينتهي الآن. يجب أن تتوقف الصواريخ. يجب أن تنتهي عملية إسرائيل الهجومية. يجب احترام قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) الذي مر الآن على صدوره أسبوع.

وتفيد الأنباء الآن بأن أكثر من ألف فلسطيني لقوا حتفهم، بما في ذلك عدد كبير من النساء والأطفال، إلى جانب أكثر من ٧٠٠ ٤ جريح. ولقي ثلاثة مدنيين إسرائيليين حتفهم وأصيب العشرات. وكما قال الأمين العام مراراً وتكراراً خلال الأيام القليلة الماضية؛ يجب أن يتوقف القتال – الآن.

أثناء الليلة الماضية واليوم تصاعد العنف. ولم تجد العائلات التي تحاول الفرار من القتال مكاناً تذهب إليه. وتجاوز عدد الذين لاذوا الآن بحمى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ٠٠٠ ٤٠ شخص، ولم يبق مكان لإيواء الأشخاص الذين يلتمسون ملاذا. وتعرضت المستشفيات للقصف. وهذا أمر غير مقبول ويجب أن يتوقف.

وطالب الأمين العام في محادثاته مع الزعماء في المنطقة أيضاً بتقديم مساعدات إنسانية عاجلة وتوزيعها دون قيود على من يحتاجون إليها. ويجب أن يصل الطعام والوقود والعلاج الطبي وغير ذلك من المساعدات الإنسانية التي تمس حاجة السكان المدنيين إليها في غزة دون إبطاء. لا شك في أن سكان غزة المدنيين يواجهون أزمة إنسانية حادة وعميقة. فقد قضت أسر بأكملها في العنف، بما في ذلك نساء

وأطفال، ولاقى موظفون في الأمم المتحدة وعاملون في المجال الطبي حتفهم. ونحن فخورون حقاً بموظفي الأمم المتحدة الذين يتحدون الظروف الصعبة والخطيرة لتقديم المساعدة لمن يحتاجون إليها.

وتعرّض مجمع تابع للأمم المتحدة في غزة للقصف مجدداً اليوم. وأبلغ الأمين العام احتجاجه وسخطه القويين إلى رئيس وزراء إسرائيل ووزير الدفاع ووزيرة الخارجية وطالب بتوضيح كامل بشأن الهجوم. ووصف الزعماء الإسرائيليون الحادثة بأنها خطأ جسيم واعتذروا عن الحادثة. كما أكدوا للأمين العام أنه سيتم إيلاء اهتمام إضافي لمرافق الأمم المتحدة وموظفيها وأن هذا الأمر لن يتكرر. ويتحتم ألا تُمنع الأمم المتحدة من استخدام قدرتها على مساعدة الناس الذين هم في أمس الحاجة إلى المساعدة.

الأمم المتحدة تدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار وإتاحة فرص الوصول للوكالات والمنظمات الإنسانية لتقديم الخدمات الحيوية. ثمة واجب أساسي بحماية المدنيين واحترام قدسية الحياة البشرية. ويتعين على الأمم المتحدة ألا تكتفي بالمساعدة في تخفيف المعاناة، حيث يحاول موظفونا على أرض الواقع باقتدار إنجاز عملهم في ظل ظروف خطيرة، بل يتعين عليها أيضاً أن تعمل بحزم للمساعدة في حل الأزمة ومنع تكرارها. فلا يمكن تحقيق الأمن والسلم الدائمين إلا بإنهاء العنف وإيجاد سبيل للمضي قدماً على الصعيد السياسي.

يعتقد الأمين العام من خلال محادثاته في المنطقة حتى الآن أن العناصر متوفرة لكي ينتهي هذا العنف الآن. فمن الواضح أن العودة إلى الوضع الذي كان قائما من قبل لا يمكن أن تكون خياراً. ولكي يكون وقف إطلاق النار مستداماً، فإننا بحاجة إلى ترتيبات لضمان وقف تهريب الأسلحة إلى غزة وإعادة فتح المعابر وإعادة توحيد غزة مع الضفة الغربية تحت قيادتها الشرعية. وإلى جانب المساعدة الإنسانية، يجب على المجتمع الدولي أن ينخرط في جهد مبكر للتعمير. وإننا ندعو جميع الدول الأعضاء إلى المساهمة في ذلك المسعى.

ثمة حاجة إلى أن نكرر: آن الأوان ليتوقف العنف ولكي نغير الديناميات في غزة تغييراً أساسياً. والأمين العام يخطط لإيفاد بعثة تقييم للاحتياجات الإنسانية وللتعمير إلى غزة حالما يبدأ سريان وقف إطلاق النار. يجب علينا أن نعود إلى الطريق المؤدي إلى السلام، وأن ننهي الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧، وأن ننجز وإنشاء دولة فلسطينية تتعايش مع إسرائيل في سلام وأمن، وأن نحقق هدف السلام العادل الدائم الشامل في الشرق الأوسط، استناداً إلى قرارات مجلس الأمن. لم يعد لدينا وقت نضيعه. وإن معاناة المدنيين يجب أن تنتهي الآن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر نائبة الأمين العام على بيانها.

أرجو من الوفود أن تتكلم من مقاعدها.

أعطي الكلمة الآن لمراقب فلسطين.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، على السرعة التي دعوتم بها الجمعية العامة إلى الانعقاد لمعالجة الحالة الخطيرة التي يواجهها الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبصفة خاصة في قطاع غزة، بسبب العدوان العسكري الذي تشنه إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال. ونيابة عن فلسطين، أود أن أعرب عن تقديرنا لجهودكم في هذا الصدد ولرسائلكم المتسقة والمخلصة دعما للشعب الفلسطيني لتضامنا معه.

وكما قلنا مراراً أمام هذه الجمعية، إن الدعم والتضامن اللذين يلقاهما الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة من جانب البلدان والإخوة والأخوات والأصدقاء والمنظمات

الدولية والإقليمية من كل أنحاء العالم لا يقدران بثمن وهما جوهريان لصمود الشعب الفلسطيني وقدرته على التحمل على مدار السنوات الطويلة من القمع والمعاناة والنضال لتحقيق تطلعاته الوطنية المشروعة وحقوق الإنسان غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقوقه في تقرير المصير والحرية.

يغمرنا إحساس بالتواضع والعرفان إزاء هذا الدعم الثابت، سيما وأنه يجيء والأزمة على أشدها في الوقت الذي نسعى إلى التعايش مع خسائرنا الجمة وحزننا العميق أمام حجم الكارثة التي أنزلتها بشعبنا مرة أخرى السلطة القائمة بالاحتلال، بسياساتها وممارساتها غير الشرعية والهدامة. وفيما الحرب مستعرة حول الشعب الفلسطيني في غزة فإنه يستمر في التطلع إلى المجتمع الدولي، بكل ما يملك من قدرات ومبادئ وسلطة القانون، لعله يساعد على تطبيق وقف فوري لإطلاق النار، امتثالا لدعوة مجلس الأمن، وعلى وضع حد للمجزرة الإسرائيلية، وضروب الظلم والمعاناة والشقاء التي يُجبر على تحملها.

إننا نتألم ونحن نشاهد المناظر المروعة القادمة إلينا من غزة تحمل صور القتل الوحشي والأذى الجسدي وتقطيع الأوصال الذي يتعرض له المدنيون الفلسطينيون الأبرياء، بينهم أطفال كثيرون وأسرهم، وتهجير عشرات الآلاف من الناس، والتدمير الهائل الواقع على المنازل والبنى التحتية، بل وعلى الأسس التي يقوم عليها المجتمع الفلسطيني، في أحدث حملة عسكرية فتاكة ضد الشعب الفلسطيني تدخل الآن يومها العشرين. ومع هذا فإننا لم نستسلم لليأس بل لا نزال عند عزمنا على وضع حد لهذه الكارثة الإنسانية التي تمثل أحدث فصول القصة المأساوية لشعب بلا وطن، مسلوب الحق ومضطهد ولكنه يواصل كفاحه وسعيه من أجل العدالة والحرية في وطنه.

إن الدعم القوي الذي لقيناه من المجتمع الدولي واستجابته الأخلاقية والإنسانية يعمقان فينا اليقين بأن هذه الأزمة ستزول قريبا، وأن العدالة ستنتصر في نهاية المطاف لصالح شعبنا الذي طال حرمانه وكفاحه. ولا شيء يستطيع أن يزعزع إيماننا بسيادة القانون الدولي، بما فيه القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، والمقاصد والمبادئ التي يجسدها ميثاق الأمم المتحدة، وبالدور الأساسي للمنظمة ومسؤوليتها تجاه قضية فلسطين إلى حين التوصل إلى حل سلمي عادل ودائم وشامل. ومما يؤكد ذلك الدور وتلك المسؤولية الاستجابة الفورية من قبل هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وأمينها العام في هذا الظرف الحرج مما يجعلها أهلا للمساندة من قبل الدول الأعضاء كافة.

والجمعية العامة تجتمع اليوم لتمارس دورها المحوري بوصفها أكثر هيئات الأمم المتحدة ديمقراطية وتمثيلا ولتستجيب للنداءات الموجهة إليها من كل بقاع العالم لبذل جهود جادة لوضع حد للعنف الأعمى الذي اندلع وإنهاء المجازر ووقف الدمار الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني في قطاع غزة المحاصر على يد إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال.

وها نحن اليوم في الجمعية العامة بعد مضي أسبوع من اتخاذ مجلس الأمن قراره ١٨٦٠ (٢٠٠٩) في ٨ كانون الثاني/يناير. وقد دعا المجلس في الفقرة ١ من هذا القرار، في جملة أحكام أخرى على المدى القصير، إلى ”وقف فوري ودائم لإطلاق النار يحظى بالاحترام الكامل ويفضي إلى الانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من غزة“، كما دعا في الفقرة ٢ إلى ”تقديم المساعدة الإنسانية، بما فيها الغذاء والوقود والعلاج الطبي وتوزيعها دون عراقيل في جميع أنحاء غزة“.

إن قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) الذي اعتمد إثر نداءات عاجلة للمجلس باتخاذ إجراء، وبعد سلسلة طويلة من الاجتماعات المكثفة والمشاورات والجهود الدبلوماسية، بما فيها تلك التي بذلتها اللجنة الوزارية العربية والرئيس عباس ووزراء الدول الأعضاء بالمجلس، يمثل خطوة هامة لا غنى عنها على طريق إنهاء هذه الأزمة التي تنذر بزعزعة الاستقرار في المنطقة وتمثل تهديدا خطيرا لفرص تحقيق السلم والأمن مستقبلا.

وعلاوة على ذلك، فإن الإجراء الذي اتخذه مجلس الأمن تمشيا مع مسؤوليته بموجب الميثاق عن صون السلم والأمن الدوليين يكتسي أهمية حيوية لإنجاح المبادرة المصرية، التي أطلقها الأسبوع الماضي الرئيس المصري حسني مبارك، بالتنسيق مع الجهود الدبلوماسية التي يبذلها الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي والجهود الإقليمية والدولية الأخرى الهادفة لإنهاء الأزمة والتصدي لتداعياتها السياسية والأمنية والإنسانية والاجتماعية – الاقتصادية الهائلة.

يتحتم إذن على مجلس الأمن والأطراف المعنية الأخرى بذل كل الجهود الضرورية والعمل على كفالة التنفيذ الفعال لذلك القرار بهدف وضع حد لجميع الأعمال العسكرية والعنف؛ والاستجابة للاحتياجات الإنسانية والاقتصادية الملحة للمدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة، بما في ذلك رفع الحصار الإسرائيلي؛ وضمان وقف دائم لإطلاق النار؛ ومساعدة الأطراف على الرجوع من حافة الهاوية التي تقودنا إليها هذه الأزمة والعودة إلى درب السلام.

وبالتالي، فإننا نرحب بالجهود التي تبذلها مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وباعتماد مجلس حقوق الإنسان قرارا في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ يدعو فيه، في جملة أمور أخرى، إلى الوقف الفوري للهجمات العسكرية الإسرائيلية، ويطالب بانسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلية من قطاع غزة؛ ويطالب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، برفع الحصار المضروب على قطاع غزة وبفتح كل المعابر الحدودية للسماح بوصول المعونة الإنسانية والتنقل دون عائق؛ ويحث الأطراف كافة على احترام القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، والإحجام عن ممارسة العنف ضد السكان المدنيين؛ ويقرر فيه إيفاد بعثة دولية لتقصي الحقائق على وجه السرعة للتحقيق في جميع انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي من قبل السلطة القائمة بالاحتلال.

كذلك نرحب بالزيارة الحسنة التوقيت التي يقوم بها الأمين العام بان كي – مون للمنطقة، حيث يقوم بسلسلة لقاءات مع الزعماء في المنطقة بهدف تعزيز احترام قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، بما في ذلك كفالة وقف فوري لإطلاق النار ومضاعفة الجهود الرامية إلى وضع الترتيبات وتقديم الضمانات الضرورية لاستدامة وقف إطلاق النار. وعلاوة على ذلك، دأب الأمين العام على المطالبة بتوفير المساعدات الإنسانية العاجلة دون قيود للمدنيين الفلسطينيين الذين يعانون في قطاع غزة.

وفي ذلك الصدد تم إبلاغنا بنية الأمين العام لقاء أعضاء فريق الأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة الذين ما فتئوا، هم والشركاء الدوليون الآخرون، يبذلون جهودا مضنية لمساعدة الشعب الفلسطيني في أشد الظروف خطورة وصعوبة. وإننا نعرب عن امتناننا للمساعدة التي تقدمها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية واليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأغذية العالمي ووكالات ومنظمات إنسانية أخرى. وإننا نتفاءل خيرا بنية الأمين العام تنسيق وتعزيز الجهود والاستجابة في إطار الأمم المتحدة، بما في ذلك إجراء تقييم لاحتياجات المدنيين في قطاع غزة، سواء فيما يتعلق

بالاحتياجات الإنسانية أو باحتياجات مرحلة التعمير فور توقف العمليات العسكرية.

وبناء على ذلك، يجب أن تشكل جهودنا في الجمعية العامة جزءا من الجهد الجماعي، الدولي والإقليمي، المبذول بهدف تحقيق وقف فوري لإطلاق النار يفضي إلى انسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلية من قطاع غزة، والتصدي للأزمة الإنسانية الطاحنة التي يواجهها الشعب الفلسطيني. وعلى الجمعية العامة أن تضيف سلطتها وصوتها إلى المطالبة بالتنفيذ الفوري لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) وبتكثيف الضغط الدولي على إسرائيل لضمان احترامه. إن الوضع الراهن غير مقبول ولا يمكن أن يدوم ولا يجوز السماح له بأن يستمر. وعلى جميع الأطراف المعنية بذل كل الجهود التي تمليها عليها واجباتها القانونية والسياسية والأخلاقية لتعزيز القانون الدولي وكفالة احترامه من قبل السلطة القائمة بالاحتلال تحت كل الظروف.

وللأسف فإن إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، تقوم في انتهاك صارخ لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، وبالرغم من الجهود الإقليمية والدولية، بمواصلة هجماتها العسكرية، التي تستخدم فيها القوة المفرطة على نحو عشوائي وغير متناسب وبكل أنواع الأسلحة الثقيلة جوا وبرا وبحرا على المناطق المزدحمة بالسكان في قطاع غزة.

وحتى بينما نتكلم الآن، يتواصل قتل المدنيين الفلسطينيين، الأطفال والنساء والرجال والمسنين والمعوقين، وقتل أسر بأكملها، ويتواصل تعرضهم للإصابات بجروح وللتشريد على أيدي الدولة القائمة بالاحتلال. وقد قتل أكثر من ١ ٠٠٠ فلسطيني، بما في ذلك ٤٠٠ من الأطفال والنساء، وجرح ٥ ٠٠٠ على الأقل، بما في ذلك ما يزيد على ١ ٥٠٠ من الأطفال، والكثيرون منهم أصيبوا بجروح خطيرة ويموتون منها كل يوم. وكما أشار وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية جون هولمز، فإن عدد الضحايا من الأطفال زاد إلى ثلاثة أضعاف منذ بداية الهجوم البري الذي شنته إسرائيل على قطاع غزة، الذي تبلغ فيه نسبة الأطفال ٦٥ في المائة من مجموع السكان. وعلاوة على ذلك، فإن عددا من أفراد العمل الإنساني، بما في ذلك موظفو وكالة الأمم المتحدة لتشغيل وإغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، والأطباء وعاملو الإنقاذ في حالات الطوارئ، قد تعرضوا للقتل والإصابة بجروح على أيدي الدولة القائمة بالاحتلال منذ بدء العدوان في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر.

كما أن إسرائيل تواصل دون مبرر هدم منازل الفلسطينيين، والهياكل الأساسية المدنية والمؤسسات العامة والدينية في قطاع غزة. وتحولت آلاف المنازل إلى أنقاض، وما زال العديد من الضحايا مدفونين تحتها، بينما تستمر عرقلة وصول عاملي الإنقاذ، بما في ذلك أفراد اللجنة الدولية للصليب الأحمر، إلى جثث القتلى ولإسعاف الجرحى. وقد تعرضت المرافق الطبية وسيارات الإسعاف للضرر أو التدمير الكامل. ولم تسلم من الهجمات العسكرية مرافق المياه والكهرباء والصرف الصحي، والأضرار الناجمة قوضت الخدمات بشكل خطير، مما زاد من الأخطار على صحة ورفاه السكان المدنيين. وحتى مدارس ومرافق الأمم المتحدة لم تسلم من القصف الإسرائيلي، ووقعت المأساة، كما نعرف جميعا، في ٦ كانون الثاني/يناير، عندما وقع هجوم عسكري على مدرسة الأونروا في مخيم جبالية، التي لجأت إليها الأسر المشردة والمصابة بالفزع، وأسفر عن قتل ٤٣ فلسطينيا وجرح ٥٥ مدنيا آخر.

وقد نقلت التقارير اليوم أن إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، قصفت مستشفى القدس في غزة، حيث يعالج أكثر من ٥٠٠ مريض، وقصفت المقر الرئيسي للأونروا، بما في ذلك من خلال استخدام قذائف الفوسفور الأبيض التي

أضرمت النيران في مخازن الأغذية والورش. إن مثل هذه الأعمال الوحشية والإجرامية من جانب إسرائيل يجب إدانتها والتحقيق فيها.

وبالإضافة إلى الحملة العسكرية الوحشية والمدانة على السكان المدنيين الفلسطينيين، تواصل إسرائيل أيضا فرض تدابير أخرى قاسية للعقاب الجماعي على السكان. فما زالت الدولة القائمة بالاحتلال تفرض حصارها على قطاع غزة مع إغلاق جميع المعابر الحدودية، ومع فتح بعضها مؤقتا خلال الأيام القليلة الماضية لدخول كميات محدودة من الإمدادات الإنسانية التي توجد حاجة ماسة إليها. وحتى بعد قرار السماح بفتح ممر إنساني لمجرد ثلاث ساعات يوميا، تواصل الدولة القائمة بالاحتلال عرقلة وصول المساعدات الإنسانية وجميع البضائع الأساسية والضرورية، بما في ذلك الأغذية والأدوية والوقود، التي تعاني من نقص خطير. ولذا تستمر الأزمة الإنسانية في غزة بالتفاقم. وينتشر الجوع والفقر والمرض والبؤس والمشقات، وما زالت كل جوانب الحياة معطلة، ومع الغياب التام للظروف الطبيعية أو الاستقرار لأي أم أو أب أو طفل فلسطيني أو أسرة فلسطينية.

والواقع القائم على الأرض في غزة يبعث على الصدمة والقلق الشديدين ويتسم بالمعاناة الهائلة والألم الشديد والرعب والذعر والدمار الواسع النطاق، والأزمة الإنسانية تتخذ أبعادا كارثية. والشعب الفلسطيني يتعرض بالكامل للترويع والترهيب من جانب الدولة القائمة بالاحتلال، والتي تتحدى بشكل صارخ كل معايير ومبادئ القانون الدولي والأخلاق الإنسانية وتواصل هجومها على الشعب الذي أفقرته وجوعته وسجنته، وتركته في ضعف شديد وبلا مكان يلجأ إليه ويجد فيه الأمان من حملتها العسكرية الفتاكة.

إن انتهاكات إسرائيل الخطيرة ومخالفاتها المنهجية للقانون الدولي تثير الذهول. وما من شك أن الدولة القائمة بالاحتلال قد ارتكبت عددا كبيرا من جرائم الحرب منذ بداية هذه الأزمة، بالإضافة إلى سلسلة الجرائم الطويلة التي ارتكبتها على مدار العقود الماضية ضد الشعب الفلسطيني. ومن الواضح أن القانون الدولي يحظر مثل هذه الوحشية. إن القوانين الإنسانية وقانون حقوق الإنسان، لا سيما اتفاقية جنيف الرابعة، تحظر في جملة أمور أخرى قتل وجرح المدنيين، والأعمال الانتقامية ضد المدنيين والأهداف المدنية، وتدمير المنازل وغيرها من الممتلكات المدنية بدون مبرر، والعقاب الجماعي للمدنيين ومثل هذه الأعمال، التي ترتكب عمدا، تشكل جرائم حرب.

ولذلك فإن إجراء تحقيق مستقل في الجرائم التي ارتكبتها إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، في غزة والذي دعت إليه مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ودعا إليه مجلس حقوق الإنسان، هو تحقيق لا بد من تنفيذه. فيجب مساءلة مرتكبي تلك الجرائم وتقديمهم إلى العدالة. وفضلا عن ذلك، يتعين على المجتمع الدولي أن ينظر بجدية في تدابير لحماية السكان المدنيين الفلسطينيين العزل الرازحين تحت الاحتلال الإسرائيلي، وذلك وفقا لصكوك القانون الدولي ذات الصلة، لا سيما اتفاقية جنيف الرابعة، التي تتضمن أحكاما ترمي بشكل واضح إلى تأمين سلامة المدنيين في الصراعات المسلحة، بما في ذلك الأحكام المحددة بشأن المدنيين الخاضعين للاحتلال الأجنبي، والبروتوكولات الإضافية لاتفاقيات جنيف، والعهدان الدوليان لحقوق الإنسان، ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وقرارات الأمم المتحدة.

وفضلا عن ذلك، فإننا نكرر تأكيد دعوتنا إلى إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، لرفع الحصار الظالم وغير الإنساني الذي تفرضه على قطاع غزة. وينبغي للمعابر

الحدودية لقطاع غزة أن تفتح، ويتعين على الدولة القائمة بالاحتلال تأمين الوصول الآمن لموظفي العمل الإنساني والإمدادات الإنسانية بدون أية عوائق، وكذلك حرية حركة الأشخاص والبضائع من قطاع غزة وإليه، وفقا لاتفاق تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ بشأن التنقل والعبور، وذلك من أجل تخفيف وتلبية الاحتياجات الإنسانية والاقتصادية الماسة للسكان المدنيين الفلسطينيين. وفي هذا الصدد، نحن ندرك الحاجة إلى تدابير لتأمين الفتح المستدام للمعابر الحدودية، وكما دعا إلى ذلك قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، وندعو إلى الإسراع في وضع الترتيبات اللازمة لتوفير الإغاثة للسكان الذين هم بحاجة ماسة إليها وإلى قدر ما من الحياة الطبيعية.

وأود هنا أن أكرر التأكيد على أن القيادة الفلسطينية، من ناحيتها، تؤكد التزامها بتحمل مسؤولياتها بغية التصدي السريع والشامل للعديد من القضايا البالغة الأهمية والملحة التي يواجهها الشعب الفلسطيني في هذه المرحلة الصعبة، بما في ذلك الوضع والمسائل الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية الخطيرة التي نواجهها في ظل الاحتلال الإسرائيلي ومسألة الحوار الفلسطيني الداخلي وجهود المصالحة من أجل استعادة وحدتنا الوطنية على وجه السرعة.

ويتعين على المجتمع الدولي ألا يحجم عن استخدام جميع الأدوات الدبلوماسية والسياسية والصكوك القانونية المتاحة له لإجبار إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، على وقف حملتها العسكرية ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة وكل سياساتها وممارساتها غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

ويجب بذل كل جهد لحمل إسرائيل على الوفاء بواجباتها، بموجب القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال ودولة عضوا. ولا يجوز التسامح مع الإفلات من العقاب بعد الآن، لأن الأخطار التي يتعرض لها شعبنا ومنطقتنا وما وراءها، كما نشهدها، كبيرة للغاية وتشكل تهديدا جسيما لجعل السلام والأمن والتعايش حقيقة قائمة بين فلسطين وإسرائيل، وفي منطقة الشرق الأوسط قاطبة.

وعلى نفس المنوال، إذا فشل الجهد الجماعي لتأمين وقف دائم لإطلاق النار واحترام الأحكام الأخرى للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، فلن يكون أمامنا خيار آخر عدا العودة إلى مجلس الأمن للسعي إلى اعتماد مشروع قرار بموجب الفصل السابع يحدد التدابير المناسبة لإرغام إسرائيل على وقف ما تقترفه بحق الشعب الفلسطيني الرازح تحت احتلالها من انتهاكات جسيمة للقانون الدولي وحقوق الإنسان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر مراقب فلسطين على إعلانه الهام بشأن الأعمال الوحشية والفظائع التي ترتكبها السلطة القائمة بالاحتلال بحق الشعب الفلسطيني في غزة.

أعطي الكلمة الآن لممثل السنغال، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

السيد بادجي (السنغال) (رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف) (تكلم بالفرنسية): نرجو من الجمعية أن تسمح لنا بالإدلاء ببياننا. يود بلدنا أن يتكلم بصفته الوطنية، ذلك أننا، كما يعلم الأعضاء، نتولى أيضا رئاسة منظمة المؤتمر الإسلامي. وسندلي ببياننا الثاني بصفتنا رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

بادئ ذي بدء، أود أن أعرب لكم، سيدي الرئيس، عن بالغ تقدير الوفد السنغالي للمبادرة التي اتخذتموها في الوقت المناسب لاستئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة

للجمعية العامة، عملا بالقرار دإط - ١٠/١٧ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، للنظر في الحالة الخطيرة في قطاع غزة، في إطار بند جدول الأعمال المعنون ''الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة''.

وينبغي للمجتمع الدولي الآن أن يضطلع بمسؤولياته في أعقاب استمرار إسرائيل في قصفها الإجرامي وغير المتناسب لقطاع غزة، بذريعة الدفاع عن مواطنيها ضد الهجمات الصاروخية التي تشنها الجماعات الفلسطينية. وتُنفَّذ تلك العمليات، التي تنتهك أبسط قواعد القانون الدولي، أمام أعيننا وأمام عجزنا. ويشكل صمتنا المطبق تحديا للسلام في المنطقة، يهدد بشكل خطير مصداقيتنا جميعا ومصداقية منظمتنا العالمية.

في يوم الخميس ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وبعد أيام طويلة من التردد، اتخذ مجلس الأمن أخيرا القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩). غير أن ذلك القرار، الذي انتظره المجتمع الدولي طويلا، بقي حبرا على ورق بسبب أن تردد المجلس يُعتبر دليلا على الافتقار إلى العزم اللازم لإقناع الطرفين في الصراع بالتقيد، في آخر المطاف، بوقف إطلاق النار. ومن المؤسف أن المجلس، منذ اتخاذ القرار، لم يُصدِر أي بيانات إضافية، مما سمح بمواصلة المذبحة المدبرة لمئات الفلسطينيين الأبرياء العزل.

غير أنه لا يمكن للمجتمع الدولي، بما فيه مجلس الأمن والجمعية العامة، أن يستمر في التملص من مسؤوليته إزاء حالة تتسم بكل هذا القدر من الخطورة. ولذلك، يسر وفد بلدي أن تنظر الجمعية، بموجب سلطتها الأخلاقية، في هذه المسألة، وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقرارها ذي الصلة ''متحدون من أجل السلام''، لمناقشة العذاب الذي لا يوصف الذي تنزله بالشعب الفلسطيني السلطة القائمة بالاحتلال مخطئة بأنه ما من طريقة أخرى غير الحرب والدمار يمكنها أن تحل صراعها مع جيرانها.

وإن فخامة السيد عبد الله واد، رئيس جمهورية السنغال ورئيس منظمة المؤتمر الإسلامي، ذكر مرارا بأنه ما من حل عسكري لهذا الصراع. ولن نتمكن سوى بالمفاوضات والحوار من تحقيق سلام عادل ودائم بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وإن فرض القوة من جانب طرف واحد و/أو فرض سياسات الأمر الواقع لن يؤدي إلا إلى استفحال الحالة.

وينوي بلدي، السنغال، الوفاء بالتزامه القائم منذ عقود تجاه هذه المسألة بالعمل مع جميع أصحاب النوايا الحسنة بغية إيجاد حل نهائي ودائم لقضية فلسطين، وعلى نحو خاص، للحالة الراهنة في غزة. لذلك السبب، نرى أنه لا بد من تشجيع جميع الجهود المبذولة للتوصل إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار، ورفع الحصار عن قطاع غزة، ووضع حد للهجمات الصاروخية على الأرض الإسرائيلية، وانسحاب القوات الإسرائيلية من غزة، وفتح المعابر وكفالة وصول المساعدات الإنسانية بسلامة وبدون عراقيل. وندعو الطرفين إلى ممارسة ضبط النفس بغية تفادي إزهاق المزيد من الأرواح بصورة لا طائل منها، لا سيما بين المدنيين الأبرياء، وإلحاق الضرر بممتلكات المدنيين. ونناشدهما بشدة أن يكفا عن أي عمل يمكنه أن يفاقم حالة مضطربة للغاية أصلا.

وتناشد السنغال مجلس الأمن أن يستجيب على وجه الاستعجال لتوقعات المجتمع الدولي، بمواصلة تناول هذه الحالة الخطيرة من خلال اعتماد مشروع قرار جديد يقضي علاوة على فرض وقف فوري لإطلاق النار على الطرفين، بإيفاد بعثة من المراقبين الدوليين إلى قطاع غزة تقودها الأمم المتحدة.

وإذ نرحب بالمساعدات الإنسانية التي قدمتها الدول الأعضاء بتلقائية إلى شعب غزة، الذي تمس حاجته إليها، تشيد السنغال بالجهود المستمرة لتنسيق المساعدات الإنسانية التي يقوم بها الأمين العام ووكالات الأمم المتحدة، لا سيما وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وبالعزم الثابت للمنظمات غير الحكومية على معالجة الجوانب الإنسانية لهذا الصراع المستعصي والمؤلم.

في هذه اللحظة الحرجة تطلب السنغال مرة أخرى من الطرفين التحلي بضبط النفس، وتناشد جميع أعضاء الجمعية العامة تجنب الحرب الكلامية والمواقف المؤيدة لأي من الطرفين، تحقيقا للأمر البالغ الأهمية، ألا وهو وقف القتال وعودة الهدوء. والشعب الفلسطيني المكروب ينتظر بحق من المجتمع الدولي تمهيد الطريق نحو حل سلمي عادل ودائم للصراع في إطار عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية المتمثل هدفها النهائي في إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة ولها مقومات الحياة تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن ضمن حدود آمنة معترف بها دوليا.

أما في البيان الثاني الذي سأدلي به، فأود أن أخاطب الجمعية العامة بشأن هذا البند من جدول الأعمال بصفتي رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

نحن هنا لبحث الهجوم العسكري الذي تشنه إسرائيل في قطاع غزة، والذي لم يسبق له مثيل من حيث نطاقه الواسع وشدته، فقد دخل الآن يومه العشرين. وللأسف، قُتل أكثر من ١ ٠٠٠ فلسطيني وجرح أكثر من ٤ ٠٠٠ شخص. ووفقا لليونيسيف، منذ ٢٧ كانون الأول/ديسمبر، لقي أكثر من ٣٠٠ طفل مصرعهم وأصيب أكثر من ١ ٥٠٠ بجراح. وعدد الإصابات في صفوف النساء والأطفال يتزايد. كما أن العشرات من الإسرائيليين إما قتلوا أو جرحوا. وإن الخسائر في الأرواح البشرية والبنية التحتية، إضافة إلى الجهود المبذولة لتحقيق السلام، لا تحصى.

قبل أسبوع أصدر مجلس الأمن القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، الذي أكد فيه على إلحاحية الوضع ودعا إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار. ولم يستجب الطرفان لتلك الدعوة. ومن المهم للغاية أن يقبل الطرفان بشروط وقف فوري لإطلاق النار، بما في ذلك انسحاب القوات الإسرائيلية ووضع حد لإطلاق الصواريخ. ولن تتوقف إراقة الدماء إلا حينئذ. ومن الضروري أيضا وضع ترتيبات لمراقبة وقف إطلاق النار وإعادة فتح معابر غزة والسماح للمواد الطبية والإنسانية بالعبور إلى غزة بلا عوائق وبدء الحوار بين الطرفين.

استرعت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وأعضاء آخرون في المجتمع الدولي الانتباه إلى أن إسرائيل تشن هذه الحرب في خرق جسيم للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان والكثير من قرارات الأمم المتحدة، ودون أدنى اكتراث بحياة المدنيين الفلسطينيين الذين يعانون أصلا من عواقب ما يزيد على ٤٠ عاما من الاحتلال.

بسبب القصف المكثف للمناطق ذات الكثافة السكانية العالية يلجأ الآلاف من الفلسطينيين إلى المدارس التابعة لوكالة الأونروا. وفي حوادث فتاكة للغاية، قصفت القوات الإسرائيلية مدارس الأونروا في مدينة غزة ومخيم جباليا للاجئين، حيث احتمى بها مئات المدنيين الفلسطينيين من القصف الإسرائيلي. وفي حادث مدرسة حي الفاخورة وحده، في مخيم جباليا، قتلت نيران الدبابات والهاون الإسرائيلية ٤٣ مدنيا وجرحت ١٠٠ شخص آخرين. واليوم تحديدا، قصفت إسرائيل مقر الأمم المتحدة في قطاع غزة

الذي كان يؤوي مئات الأشخاص. ويتحمل الهرم السياسي بكامله والقيادة العسكرية في إسرائيل المسؤولية عن تلك الأعمال الإجرامية ويجب أن يحاسبا.

نيابة عن اللجنة، أود أن أؤكد من جديد وبأشد لهجة ممكنة أن الهجمات الإسرائيلية ليست بموجب القانون الدولي غير مشروعة فحسب، بل إنها غير مقبولة أخلاقيا أيضا. وإن الجيش الإسرائيلي باستخدامه نيران المدفعية الثقيلة والدبابات وسلاح الجو والبحرية في قطاع غزة المكتظ بالسكان، إنما يواصل نشر الخراب والدمار. والمدنيون الفلسطينيون في قطاع غزة واقعون في فخ بكل ما في الكلمة من معنى ومحرومون من أي حماية أو مأوى. ولا يمكنهم الفرار لأنهم يتعرضون لإطلاق النار الكثيف من الجيش الإسرائيلي وأن منازلهم دمرت. وتعمل الإجراءات التي تتخذها إسرائيل على توسيع نطاق الأزمة الإنسانية وزيادة حدتها في قطاع غزة وجعل الحياة اليومية للمدنيين الفلسطينيين صعبة بصفة خاصة على الرغم من التأكيدات الرسمية على العكس من ذلك.

تود اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف أن تذكر إسرائيل بأن اتفاقية جنيف الرابعة تلزم جميع الدول المحتلة بحماية السكان المدنيين الخاضعين لاحتلالها، بما في ذلك من خلال توفير الخدمات الأساسية مثل الغذاء والدواء. ولذلك يمثل قيام إسرائيل بالإغلاق المطول للمعابر الحدودية، مما يحول دون وصول السلع الأساسية ويشل الاقتصاد، انتهاكا واضحا للاتفاقية وغير مقبول على الإطلاق. ولا يزال قطاع غزة أرضا محتلة بحكم أن إسرائيل تسيطر بشكل كامل على كل جوانب الحياة اليومية للسكان الفلسطينيين. إن فتح ممرات إنسانية ووقف النيران لمدة ثلاث ساعات لا يمكنهما معالجة جميع المشاكل الإنسانية في غزة.

كما هو الحال دائما، تدين اللجنة إطلاق الصواريخ الفلسطينية التي تضرب المدنيين الإسرائيليين بصورة عشوائية. وتدعو اللجنة مرة أخرى إلى وقف فوري لإطلاق الصواريخ. ومع ذلك، فإنه من غير المقبول على الإطلاق إنزال العقاب الجماعي الرهيب على أعمال الفصائل الفلسطينية بسكان قطاع غزة جميعهم.

وتقع على كل منا في هذه الجمعية وخارجها المسؤولية عن السعي إلى إيجاد طرق فعالة ومعقولة لوقف الخسائر في الأرواح البشرية والشلل والدمار في غزة. ولقد سعى الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وحركة بلدان عدم الانحياز، من خلال مختلف المبادرات، إلى وقف العنف وتسوية الأزمة الحالية. ومما يُثلج صدورنا مبادرة الرئيس المصري حسني مبارك ورئيس الجمهورية الفرنسية ساركوزي الرامية إلى دفع جميع الأطراف في الصراع إلى المشاركة. وتطرح بلدان أعضاء في الاتحاد الأوروبي، وكذلك بلدان الشرق الأوسط، اقتراحات ملموسة وتعرض تقديم المساعدة الإنسانية. واليوم تحديدا، يقوم رئيس جمهورية السنغال، الرئيس الحالي لمنظمة المؤتمر الإسلامي، بزيارة المنطقة رسولا للسلام. تشيد اللجنة بالأمين العام لموقفه المبدئي من هذا الصراع وتؤيد زيارته للمنطقة ليقوم شخصيا وعن قرب بالمشاركة في الجهود الدبلوماسية وللتأكد من أن العاملين في مجال المعونة الإنسانية يمكنهم مساعدة المحتاجين في حينها وبشكل غير متقطع.

وتدعو اللجنة مجلس الأمن إلى امتلاك زمام القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) بصورة حقيقية وكفالة أن تبدأ الأطراف في تنفيذه دون تأخير. وعلى الجمعية العامة أن تتخذ خطوات ملموسة لضمان التزام الأطراف بقواعد القانون الدولي.

وفضلا عن ذلك، تدعو لجنتنا الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة وحاسمة للوفاء بالتزاماتها بموجب المادة ١، وإلى احترام وضمان احترام الاتفاقية الحالية في جميع الظروف. وتقف لجنتنا من جانبها على أهبة الاستعداد للمساعدة في هذا الجهد عملا بالولاية التي أناطتها بها الجمعية العامة.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أشيد بحرارة وأن أعرب عن خالص امتنان اللجنة للرجال والنساء العاملين في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وفي المنظمات الأخرى الذين يعرضون حياتهم للخطر من أجل مساعدة الشعب الفلسطيني. ولا بد أن نحيي شجاعتهم وتفانيهم في القيام بعملهم في ظروف الحرب البالغة الخطورة في قطاع غزة.

السيد مورينو فرناندس (كوبا) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم في هذه المناقشة الهامة بالنيابة عن الأعضاء الـ ١١٨ في حركة عدم الانحياز.

وكما تتذكر الجمعية، أصدرت الحركة في ١٣ كانون الثاني/يناير الماضي بيانا ثالثا بشأن الحالة في غزة، مصدقة على دور الجمعية العامة في هذه المسألة ومؤيدة لاستئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة.

إننا نقدر حق التقدير استئناف عقد هذه الدورة، والتي في رأينا ينبغي أن لا تكون مقتصرة على المناقشة، بل لا بد أن تتخذ قرارا يسهم بصورة فعالة في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، الذي اتخذه في ٨ كانون الثاني/يناير، وخاصة في الجهود الدولية والإقليمية المبذولة لوضع حد للعدوان الإسرائيلي على السكان الفلسطينيين في غزة. وينبغي أن تؤدي هذه الدورة أيضا إلى انسحاب القوات الإسرائيلية من أراضي القطاع، وأن تضمن حماية السكان المدنيين الفلسطينيين وتكفل وصول المساعدة الإنسانية اللازمة للسكان المدنيين في غزة بشكل آمن وفي وقت مناسب. ولذلك أطلب منكم، سيدي الرئيس، أن تقودوا هذه العملية برمتها.

مرة أخرى تدين حركة عدم الانحياز بقوة العدوان العسكري الإسرائيلي الضخم على السكان المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة المحاصر. وتدين حركة عدم الانحياز بأقوى العبارات أيضا استخفاف إسرائيل السافر بالقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، والذي يطالب في جملة أمور بوقف فوري لإطلاق النار ويدين تحدي إسرائيل الصارخ للنداءات المتكررة من المجتمع الدولي بالوقف التام للأنشطة العسكرية. إن حركة عدم الانحياز تطالب بالتنفيذ الفوري لهذا القرار، ولا سيما دعوته إلى وقف فوري لإطلاق النار يفضي إلى انسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلية من غزة.

ولا بد من اتخاذ تدابير فورية لمعالجة الاحتياجات الإنسانية والاقتصادية الملحة للشعب الفلسطيني في قطاع غزة، بما في ذلك من خلال فتح معابر حدود غزة بصورة مستديمة ودائمة وفي امتثال كامل لشروط وأحكام القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) ، وذلك لضمان وصول المعونة الإنسانية والمواد والبضائع الأساسية الأخرى بلا قيود ولتيسير مرور الأشخاص من وإلى غزة.

إن العدوان العسكري الإسرائيلي الوحشي يشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، وهو يسبب معاناة جسيمة للسكان المدنيين الفلسطينيين، مما يؤجج دائرة العنف ويهدد السلم والأمن الدوليين وكذلك عملية السلام الهشة بين الطرفين.

إن حركة عدم الانحياز تكرر الإعراب عن أسفها البالغ للخسائر الكبيرة في الأرواح البريئة والإصابات التي ألحقتها بالمدنيين الفلسطينيين الحملة العسكرية الإسرائيلية

الوحشية، فضلا عن الدمار الكبير الذي أصاب البيوت والممتلكات والبنية التحتية في قطاع غزة. وفي هذا الصدد، تعرب حركة عدم الانحياز عن تعازيها الحارة للشعب الفلسطيني المكلوم والذي يشعر بالحزن لفقدان أكثر من ألف قتيل فلسطيني، بينهم حوالي ٥٠٠ طفل، و ٠٠٠ ٥ جريح فلسطيني، بينهم أكثر من ٢٠٠ ١ طفل.

ومرة أخرى تدعو حركة عدم الانحياز بإلحاح إلى الوقف الفوري لجميع الأنشطة العسكرية وأعمال العنف. وتدعو الحركة إلى بذل جميع الجهود لإرغام إسرائيل على وقف عدوانها والتقيد الصارم بجميع التزاماتها بموجب القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وفي هذا الصدد، تطالب الحركة إسرائيل بالامتثال غير المشروط لواجباتها بصفتها الدولة القائمة بالاحتلال وذلك وفقا لاتفاقية جنيف الرابعة، المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب، والمؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩.

فضلا عن ذلك، وفي ضوء الحالة المفجعة التي يواجهها السكان المدنيون الفلسطينيون تحت الاحتلال والعدوان الإسرائيليين في قطاع غزة، تكرر حركة عدم الانحياز دعوتها إلى تقديم الحماية فورا لهؤلاء السكان وفقا لأحكام القانون الإنساني الدولي ذات الصلة.

وتعرب حركة عدم الانحياز عن بالغ قلقها فيما يتعلق بالصعوبات الخطيرة التي تواجه العاملين في القطاع الطبي والإنقاذ في قطاع غزة أثناء إخلاء وعلاج الجرحى المدنيين والمحتاجين إلى العلاج الطبي الطارئ بسبب استمرار هجمات إسرائيل على سيارات الإسعاف وعمال الإنقاذ وعرقلتها لهم وبسبب النقص الحاد في اللوازم الطبية وبسبب سوء حالة أو عدم توفر المعدات الطبية اللازمة للتصدي لهذه الحالة الخطيرة. وبالمثل، تدين حركة عدم الانحياز بقوة هجمات إسرائيل على موظفي المساعدة الإنسانية التابعين للأمم المتحدة وقتلهم، بما فيهم موظفو وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، الذين يعملون دون كلل لتقديم المساعدة الإنسانية للشعب الفلسطيني، وتدعو السلطة القائمة بالاحتلال إلى احترام اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها.

ونضيف إلى ما سبق القصف الذي قامت به القوات الإسرائيلية منذ ساعات قليلة على مبنى مقر الأمم المتحدة في غزة. ولا أولي الكثير من الاعتبار للمصادفات أو الأخطاء، ومن ثم، لا يسعني سوى أن أتساءل عما إذا لم يكن هذا القصف عملا متعمدا القصد منه إهانة الأمم المتحدة مرة أخرى، مع استغلال وجود أميننا العام في زيارة للمنطقة. وأعتقد أن من الضروري أن ننظر في هذا الحادث.

ولا بد للمجتمع الدولي من أن يكثف ما يبذل من جهود ومبادرات وينسقها لوضع حد لهذه الأزمة وأن يبذل جميع الجهود الضرورية لدعم وتعزيز عملية السلام ولضمان الاحترام للقانون الدولي، بما فيه القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. وهذا هو العامل الرئيسي في التسوية السياسية السلمية للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي وللصراع العربي – الإسرائيلي بصفة عامة، والوسيلة الوحيدة لضمان سلام دائم في المنطقة.

وتؤيد حركة بلدان عدم الانحياز جميع الجهود الدبلوماسية والسياسية المبذولة على الصعيدين الدولي والإقليمي للتصدي لهذه الأزمة، بما فيها جهود ومبادرات منظومة الأمم المتحدة، وتشدد من جديد على عدم وجود حل عسكري لهذه الأزمة أو للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني بصفة عامة.

وتؤيد حركة بلدان عدم الانحياز، وتدعو إلى، التنفيذ الكامل لقرار مجلس حقوق الإنسان المعنون ”الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، وبخاصة

الانتهاكات الناشئة عن الهجمات العسكرية الإسرائيلية الأخيرة على قطاع غزة المحتل" (A/HRC/S-9/L.1)، الذي اتخذه المجلس في جنيف يوم ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وتؤيد الحركة الإسراع بإيفاد البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق التي دعا إليها القرار المذكور بغية التحقيق على أرض الموقع في انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان والقانون الدولي.

وستنظر حركة بلدان عدم الانحياز جديا في جميع الإجراءات الكفيلة بضمان التحقيق في الجرائم المرتكبة ضد السكان المدنيين في غزة ومحاكمة جميع المسؤولين عنها. وتؤكد الحركة في هذا الصدد على وجوب أن تأخذ العدالة الجنائية مجراها.

وعلى الجمعية العامة، بوصفها أكثر هيئات الأمم المتحدة ديمقراطية وتمثيلا، واجب يقضي بأن تستجيب لمخاوف المجتمع الدولي إزاء الأزمة في قطاع غزة نتيجة للحملة العسكرية الإسرائيلية، وتضيف صوتها وثقلها إلى صوت مجلس الأمن وثقله في المطالبة بالوقف الفوري لإطلاق النار وباحترام السلطة القائمة بالاحتلال لالتزاماتها المفروضة بموجب القانون الدولي.

ونؤكد كذلك ضرورة أن يستمر المجتمع الدولي وأجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها ذات الصلة بشكل عاجل في بذل الجهود من أجل التصدي على نحو فعال للتداعيات السياسية والإنسانية والاجتماعية الاقتصادية والأمنية الكثيرة لهذه الأزمة.

وفي هذا الوقت العصيب، تهيب الحركة بالمجتمع الدولي أن يبذل جهدا خاصا لمنع حدوث كارثة إنسانية في غزة، وذلك بتقديم المساعدة الخاصة بالطوارئ لتلبية الاحتياجات الملحة لسكان القطاع. كما تدعو الحركة المجتمع الدولي إلى التعهد بمبالغ المساعدة الضرورية لإعادة بناء الهياكل الأساسية لغزة واقتصادها فضلا عن بقية الأرض الفلسطينية المحتلة في أسرع وقت ممكن.

ويجب أن يستثمر المجتمع الدولي في إنعاش وتطوير الهياكل الأساسية والقدرات الاقتصادية للأرض الفلسطينية المحتلة، وواضح أن ذلك من شأنه أن يسهم في تهيئة بيئة مؤاتية لاستئناف عملية السلام.

وأود أن أختتم بالتشديد على عدم وجود حل عسكري للصراع واستحالة وجوده. وتؤكد حركة بلدان عدم الانحياز مجددا التزامها بالحل السلمي للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني بصفة عامة، وبحق الشعب الفلسطيني في ممارسة تقرير المصير وفي السيادة داخل دولة فلسطين المستقلة، على أساس حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل كوبا على بيانه الشجاع والواضح والهام باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

السيد بالوش (الجمهورية التشيكية) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان كرواتيا، البلد المرشح لعضويته، وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمحتمل ترشيحها ألبانيا والجبل الأسود وصربيا، وكذلك أوكرانيا وجمهورية مولدوفا.

ما زال الاتحاد الأوروبي يساوره قلق عميق إزاء استمرار العنف، ومحنة المدنيين في غزة وما حولها، ومعاناة جميع فئات السكان المدنيين في المنطقة وآلامهم. ونأسف لأعمال القتال الجارية التي أدت إلى وقوع أعداد كبيرة من القتلى والجرحى في صفوف المدنيين، ونعرب عن صادق تعازينا لأسر الضحايا الفلسطينيين والإسرائيليين.

ومن دواعي قلقنا الشديد فقدان أرواح المدنيين في مدرسة الأمم المتحدة في جباليا نتيجة للأعمال العسكرية الإسرائيلية. ويعرب الاتحاد الأوروبي أيضا عن قلقه العميق

إزاء تعرض القوافل الإنسانية لإطلاق النار عليها ومصرع بعض الموظفين العاملين في الحقل الإنساني. ويعترض الاتحاد بشدة على القصف الإسرائيلي لمجمع الأمم المتحدة في قطاع غزة ويعرب عن غضبه لارتكابه ويطالب بتوضيح الحقائق.

ويرحب الاتحاد الأوروبي باتخاذ مجلس الأمن القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) وباستمرار المجلس في ممارسة وظائفه وفقا لميثاق الأمم المتحدة، ويدعو إلى التنفيذ الكامل والفوري للقرار. وتستدعي الحالة الراهنة على أرض الواقع بأقصى درجة من الإلحاح التوصل إلى وقف إطلاق النار على الفور وبشكل دائم ويحظى بالاحترام الكامل.

ويعرب الاتحاد الأوروبي عن تصميمه على بذل قصارى جهده للمساعدة على وقف العنف الحالي ويكرر دعوته إلى الوقف الفوري للأعمال العسكرية على كلا الجانبين. ولا بد من وقف غير مشروط لإطلاق الصواريخ بواسطة حماس على إسرائيل ومن إنهاء العمل العسكري الإسرائيلي. ويحث الاتحاد الطرفين على احترام التزاماتهما بموجب القانون الإنساني الدولي. ويشير الاتحاد إلى أن الحل العسكري لن تكون له الغلبة في غزة.

إن تدهور الحالة الإنسانية يدعو للقلق العميق. ويهيب الاتحاد الأوروبي بالطرفين، وخاصة إسرائيل، أن يسمحا بالمرور الفوري والآمن دون إعاقة لإيصال المعونة الإنسانية إلى سكان قطاع غزة. ويرحب الاتحاد بوقف العمليات العسكرية الإسرائيلية لفترات مدتها ثلاث ساعات، ويؤكد أهمية احترام فترات الوقف هذه بشكل كامل، ويدعو إسرائيل إلى فتح ممر إنساني في غزة وإلى السماح للمنظمات الإنسانية بحرية الوصول إلى المنطقة. ويجب إيصال الأغذية والإمدادات الطبية العاجلة والوقود إلى قطاع غزة. كما يجب أن يسمح بالإخلاء الآمن للمصابين. وينبغي تمكين العاملين في مجال المساعدات الإنسانية من الوصول إلى غزة مباشرة عن طريق فتح المعابر.

والاتحاد الأوروبي على أهبة الاستعداد أيضا لزيادة مساعداته الكبيرة بالفعل التي يقدمها لتحسين الوضع الإنساني للسكان المحتاجين. كما أوفد الاتحاد الأوروبي بعثة ميدانية لتوفير أنسب استجابة في أسرع وقت ممكن، بالتعاون مع الأمم المتحدة وحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمات غير الحكومية الأخرى.

وينبغي أن يسمح توقف القتال بالفتح الدائم والمعتاد لجميع المعابر على الحدود، كما ينص على ذلك اتفاق عام ٢٠٠٥ بشأن التنقل والعبور. والاتحاد الأوروبي على استعداد لإيفاد بعثة الاتحاد الأوروبي لتقديم المساعدة على الحدود إلى رفح مرة أخرى للتمكين من إعادة فتح ذلك المعبر، بالتعاون مع مصر والسلطة الفلسطينية وإسرائيل. والاتحاد مستعد أيضا للنظر في إمكانية تقديم مساعدته لفتح المعابر الأخرى شريطة أن تُحل المسائل المتعلقة بالأمن حلا مرضيا.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي تأييدا تاما الجهود الدولية المبذولة من أجل التوصل إلى حل فوري للأزمة الحالية، وفقا لأحكام قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩). ويضطلع الاتحاد بدور نشط في تلك الجهود. وقد اجتمع وزراء خارجية الدول الأعضاء في الاتحاد في باريس في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وقدموا مقترحاتهم لحل الأزمة. وبعد ذلك، توجه وفد وزاري أوروبي بقيادة رئاسة الاتحاد الأوروبي، ممثلة بوزير الخارجية التشيكي كاريل شورزينبيرغ، إلى المنطقة للبحث عن سبل لوضع حد للعنف، وتخفيف حدة الوضع الإنساني المؤلم الحالي، ومناقشة مقترحات الاتحاد الأوروبي المتفق عليها في باريس. ويرحب الاتحاد الأوروبي بمبادرة الرئيسين مبارك وسركوزي، ويتابع بأمل التطورات

الأخيرة في جهودهما، وكذلك الزيارة الجارية التي يقوم بها الأمين العام إلى المنطقة وغيرها من الزيارات الرفيعة المستوى.

ويعيد الاتحاد الأوروبي تأكيد الحاجة إلى التعجيل بعملية السلام. وفي ذلك السياق، فقد رحب باتخاذ قرار مجلس الأمن ١٨٥٠ (٢٠٠٨). ونحن على اقتناع بأنه لا يوجد حل عسكري للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، في غزة أو في أي مكان آخر. ويجب أن يقوم حل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني على أساس العملية التي وضعت في أنابوليس ووفقا لمرجعيات مؤتمر مدريد، ولا سيما مبدأ الأرض مقابل السلام، والقرارات ذات الصلة لمجلس الأمن وخارطة الطريق للمجموعة الرباعية. ويجب أن يؤدي ذلك الحل إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية وقابلة للبقاء في الضفة الغربية وقطاع غزة، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن.

ومن أجل تشجيع التوصل إلى تسوية دائمة، يكرر الاتحاد الأوروبي استعداده لتقديم المساعدة في تنفيذ اتفاق سلام نهائي عندما يحين الوقت لذلك. ويهيب الاتحاد الأوروبي الأطراف الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات تهدد سلامة بقاء التسوية الشاملة والعادلة والدائمة وفقا للقانون الدولي.

ويدرك الاتحاد الأوروبي تماما مسؤولية المجتمع الدولي، لا سيما مسؤولية المجموعة الرباعية. كما يكرر الاتحاد الأوروبي أهمية الالتزام المستدام والواسع النطاق والبناء للشركاء العرب. وهناك عمل يتعين القيام به في ذلك الخصوص، ولا سيما على أساس مبادرة السلام العربية، للتعامل مع الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني بأسلوب شامل وعملي.

كما يشجع الاتحاد الأوروبي عملية المصالحة بين الفلسطينيين التي يقودها الرئيس محمود عباس، ويثني على جهود الوساطة التي تبذلها مصر وجامعة الدول العربية في ذلك الخصوص، والاتحاد مستعد لدعم أي حكومة تحترم التزامات منظمة التحرير الفلسطينية، وتؤيد بقوة مفاوضات السلام مع إسرائيل، وتسعى لاتخاذ السياسات والتدابير التي تعكس مبادئ المجموعة الرباعية.

أخيرا، اسمحوا لي أن أؤكد مرة أخرى على الدعم المتواصل للاتحاد الأوروبي من أجل التوصل إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار يحترم احتراما كاملا، وتخفيف حدة الأزمة الإنسانية الحالية، والتوصل إلى اتفاق سلام نهائي. وسيضطلع الاتحاد الأوروبي بدور نشط في هذا الشأن. وفي ذلك السياق، يؤكد الاتحاد الأوروبي أن الهدف من عقد الدورة الاستثنائية الطارئة ينبغي أن ينصب على دعم تنفيذ أحكام قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) والجهود الدبلوماسية الجارية على أرض الواقع، ولا سيما المبادرة المصرية.

السيد لوليشكي (المغرب): سيدي الرئيس، اسمحوا لي، بداية، أن أتقدم إليكم باسم المجموعة العربية بالشكر على مبادرتكم وتجاوبكم مع حركة عدم الانحياز، بالدعوة إلى استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة للنظر في الوضع المأساوي الخطير الذي تعيشه الأراضي الفلسطينية المحتلة جراء تواصل العدوان الإسرائيلي المحموم على قطاع غزة والذي ينذر، إذا ما استمر، بعواقب وخيمة على منطقة الشرق الأوسط، بل وعلى الاستقرار والأمن الدوليين بشكل عام أيضا.

ولا يفوتني هنا سيدي الرئيس أن أثني على مواقفكم المبدئية وأن أنوه بجهودكم الدؤوبة في نصرة القضية العادلة للشعب الفلسطيني، خاصة منذ اندلاع الأزمة الراهنة في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر الماضي. إن مبادرتكم باستئناف هذه الدورة الاستثنائية هي قرينة جديدة على مواصلة

جهودكم في ذات الوقت الذي تتاح الفرصة لبعث إشارة سياسية قوية فحواها شجب المجموعة الدولية وتنديدها البالغ لما جرى ويجري في غزة، وكذلك عزمها على التحرك لحمل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على احترام التزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي العام ومختلف القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن، وآخرها قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

وكما تابع الجميع، أطلقت إسرائيل، منذ زهاء ثلاثة أسابيع، العنان لآلتها العسكرية جوا وبحرا وبرا، فنكلت بوحشية منقطعة النظير بسكان غزة دون تمييز، تحت ذريعة لا تستوي مع أي منطق، مستبيحة كل القوانين والأعراف الدولية، ومخلفة إلى يومنا هذا ما يفوق الألف قتيل وخمسة آلاف جريح، منهم ٤٠٠ في حالة جد حرجة، وغالبيتهم الساحقة من المدنيين العزل، وخصوصا من النساء والأطفال.

لقد وقف العالم مذهولا أمام مشاهد دمار مروعة وعنف غير مسبوق، صدمت المشاعر والضمائر في مختلف بقاع العالم. فبعد فاجعة قصف المدرسة التي تديرها الأمم المتحدة والتي التجأت إليها أسر بكاملها، يقف العالم شاهدا على عدم توافي آلة الحرب الإسرائيلية حتى عن استهداف الصحفيين والأطر الطبية ومستخدمي الهلال الأحمر الفلسطيني وعمال الإغاثة الدوليين، بل والآليات والأجهزة ذات الولاية الدولية، حائلة دون القيام بواجبهم في تقديم الغوث الإنساني الضروري للسكان المدنيين المستهدفين.

إن هذه التجاوزات تدحض كل الذرائع المعلنة للسلطة القائمة بالاحتلال، لتندرج في إطار خطة منهجية هدفها النيل من إرادة الشعب الفلسطيني عبر تكريس سياسة التخويف والتنكيل والحصار التي تمس كل سبل الحياة في الأراضي المحتلة، بما فيها تنقل الأشخاص والمؤن الضرورية والأدوية وإمدادات الطاقة.

ومنذ اندلاع العدوان على غزة، وأمام تجاهل إسرائيل وإصرارها على عدم التجاوب مع نداءات العالم، فوَّض مجلس جامعة الدول العربية لجنة وزارية عملت في مقرّ الأمم المتحدة مع أعضاء مجلس الأمن، في وعي تام بخطورة الموقف، وبما تقتضيه الظروف الحرجة التي تشهدها المنطقة، على استصدار قرار يحمل إسرائيل على إيقاف عدوانها.

وبعد مشاورات مكثَّفة بين أعضاء المجلس واللجنة الوزارية العربية، استقرّ التوافق على مشروع قرار تعامل معه الجانب العربي بحسٍّ عالٍ من المسؤولية والإيجابية، ما دام أنه يستجيب للمطالب العربية الرئيسية، وهي الوقف الفوري لإطلاق النار، والانسحاب الإسرائيلي، وفتح المعابر والسماح بإيصال المساعدة الإنسانية. فكان القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، الذي استبشرنا به جميعا مخرجاً للأزمة، باستثناء إسرائيل التي اختارت من جديد مسلك التحدي للإرادة الدولية، والاستخفاف بسلطة مجلس الأمن، فواصلت حملتها الانتقامية ضد الشعب الفلسطيني، بل صعّدت وتيرتها وحدّتها، حيث تضاعف عدد الضحايا المدنيين، منذ ٨ كانون الثاني/يناير، وهو تاريخ اتخاذ القرار الأخير لمجلس الأمن.

لقد حان الوقت لكي تقف الأمم المتحدة بكل أجهزتها، بما يمليه عليها الميثاق من مسؤوليات، لتتكلم بصوت موحَّد ومسموع لحمل إسرائيل على وقف العدوان ورفع الغيّ عن الشعب الفلسطيني الأعزل. وهنا، نحيّي المواقف المبدئية للأمين العام ومبادرته بجولته في المنطقة.

من هذا المنظور، صار من الأهمية بمكان بالنسبة للمجتمع الدولي اتخاذ خطوات فورية وحاسمة لوقف دوّامة العنف وردع إسرائيل، ودفعها لاحترام التزاماتها الدولية

والإنسانية. فتطلعنا اليوم، كمجموعة عربية، هو أن تُصدر الجمعية العامة، بتوافق الآراء، قراراً واضحاً وعمليا وبنَّاء ينادي بالوقف الفوري لإطلاق النار، ويدعم الجهود الدولية والإقليمية الجارية في هذا السياق، مكرِّساً مضامين قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، في ما يخص انسحاب القوات الإسرائيلية، ورفع الحصار المفروض على غزة، وإعادة الحياة في هذا الطرف من التراب الفلسطيني إلى مجراها الطبيعي، وفتح المعابر واحترام مقتضيات القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، في ما يتعلق بحماية المدنيين، وتمكين المجتمع الدولي ومنظمات الإغاثة من معالجة الوضع الإنساني الخطير وتلبية الاحتياجات المستعجلة للشعب الفلسطيني، وخاصة لسكان غزة. وكذلك، التطبيق الفوري لقرار مجلس حقوق الإنسان، القاضي بإرسال بعثة لتقصّي الحقائق.

إن ما يجري يعطي الدليل على أن إسرائيل لم تقتنع بعد بحتمية نبذ القوة، والتوجّه بدون تراجع إلى منطق التفاوض الجدي والهادف، المرتكز كذلك على الحقوق المشروعة للطرف الآخر. كما أن تمادي إسرائيل في الاستهتار بالقانون الدولي وبمصداقية الأمم المتحدة وبإرادة المجتمع الدولي، يزيد في تعميق الأحقاد وانعدام الثقة وتأجيج الكراهية، ويبعد بالتالي آفاق السلام في هذه المنطقة الحساسة.

لقد أثبت الجانب العربي، غير مرة، بالقول وبالفعل، رغبته الأكيدة والجدية في السلام، والتزامه بمبدأ الحل العادل والشامل الذي يمرّ عبر انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة، وتمكين الشعب الفلسطيني من حقوقه المشروعة وإقامة دولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة، وعاصمتها القدس الشريف. ويبقى على إسرائيل أن تثبت الإرادة السياسية بالوفاء بالالتزام نفسه، وأن تعطي عربونا على ذلك بالوقف الفوري لإطلاق النار وتنفيذ القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، وبقية قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل التوقف لاستراحة الظهر، أود أن أقول إنه بعد الاستماع إلى بيانات العديد من الدول الأعضاء والتجمعات الهامة لتلك الدول، يبدو لي أن هناك توافقا في الآراء يتشكل بشأن اعتماد قرار يدعم قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) ويدعو إلى الامتثال له وتنفيذه بالكامل.

استناداً إلى ذلك، وإلى مشاوراتي المكثفة مع وفود عديدة، أدعو الأعضاء إلى النظر في مشروع قرار سيعمم عليهم بُعيد استئناف الجلسة الساعة ١٥/٠٠ عصر اليوم. وأتعهد بأن أعمل جاهدا لإعداده بحيث يشمل جميع المُدخلات، وأن أقدمه إلى الأعضاء بحلول الساعة ١٥/٠٠، حتى يمكننا التقيد بالموعد النهائي المطلوب، ومدته ٢٤ ساعة.

السيد علي (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أودّ أولاً أن أعرب عن تقدير ماليزيا وامتنانها لكم، سيدي الرئيس، على الاستجابة لطلبنا باستئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة بشأن الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأراضي الفلسطينية المحتلة، بهدف معالجة الحالة المتردية والخطيرة في غزة، الناجمة عن العدوان العسكري الإسرائيلي. إننا نثمِّن تصميمكم الثابت على تخفيف محنة الشعب الفلسطيني المقهور، ومكافحتكم المظالم التي يواجهها تحت الاحتلال الإسرائيلي. ونحن نقف معكم في التمسّك بحقوق الشعب الفلسطيني في العيش في سلام وأمن وكرامة، وفي نيل حقه في تقرير المصير والاستقلال. وماليزيا تتضامن أيضاً مع شعب فلسطين في كفاحه من أجل العدالة.

تدخل المذبحة وأعمال التدمير التي شنّتها القوات الإسرائيلية على غزة أسبوعها الرابع. وليس هناك تراجع في حدّة العنف، لا سيما من جانب الإسرائيليين ضد سكان غزة، كما أنه ليست هناك فكرة واضحة عن موعد انتهاء هذا العنف، أو حتى عمّا إذا كان سينتهي. إن أرواح الأبرياء من الأطفال والنساء والشيوخ تُزهق كل يوم. فقد أصيب نحو ٤ ٠٠٠ شخص. وجرى تدمير حتى المدارس والمساجد والمنازل والمستشفيات والمؤسسات الحكومية وغيرها من مقومات البنية الأساسية. وبعد ثلاثة أسابيع من القصف اليومي المتواصل، تتجاوز حصيلة الخسائر في الأرواح الـ ١ ٠٠٠ شخص، ثلثهم تقريباً من الأطفال.

وليس هناك أدنى مبرر لهذا القتل المتعمّد للمدنيين الأبرياء من الأطفال والنساء والشيوخ . فمن غير المقبول كلياً، ومما يتجاوز السلوك السويّ، أن تجيز أية حكومة هذه المذبحة. لكننا بتقاعسنا عن اتخاذ أي إجراء لضمان الوقف الفوري لهذا القتل والتشويه والتدمير، إنما نحن في الحقيقة نفعل ذلك.

والأسوأ هو أولئك الذين يقدمون الدعم لإسرائيل، بأي شكل من الأشكال، لكي تواصل استهتارها الفاضح بأرواح البشر، منتهكة القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. إنه الصراع الوحيد في تاريخ العالم الذي يتم فيه تطويق المدنيين ومنعهم من المغادرة. ومن الواضح أن تلك جريمة حرب وجريمة ذات أبعاد فادحة ضد الإنسانية.

إن قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، يدعو، في جملة أمور، إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار واحترام ذلك الوقف احتراما كاملا. وقد لاحظ وفدي الجهود الجادة الرامية إلى تحقيق ذلك الهدف ويعتبرها في غاية الأولوية الآن. غير أننا نشعر بخيبة أمل، إذ أنه مضى أسبوع على اعتماد ذلك القرار الملزم ولا يزال القتال دائرا. ويبدو أن مجلس الأمن المناط به صون السلم والأمن في غفلة من أمره، بينما تتمثل الخطوة التالية من العمل المقبل في كفالة تنفيذ قراره. وكل يوم وكل ساعة وكل دقيقة تمر يُزهق عدد أكبر من الأرواح ويُدمر المزيد من الهياكل وتتصاعد الأزمة الإنسانية في غزة. ومع ذلك، يقف مجلس الأمن عاجزا عن الاضطلاع بمسؤوليته لوقف هذه الفظائع.

إن ماليزيا ما برحت تطالب بوقف الأعمال القتالية وتدعو الأمم المتحدة، ومجلس الأمن بشكل خاص، إلى العمل فورا على اتخاذ الإجراء المناسب واللازم لوقف هذه المذبحة. إن إلحاحية المسألة والبطء المؤسف في القيام بعمل من جانب المجموعة الرباعية للوقف الفوري لهذا القتل والمذبحة أرغم ماليزيا على الحض على استئناف عقد الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة لتمكين أعضاء هذه الهيئة من القيام بالعمل اللازم من أجل عودة السلم والأمن إلى غزة.

إن شغلنا الشاغل والهام جدا هو مصير ومعاناة السكان المدنيين في غزة. ولا بد من وقف أعمال القصف والأعمال العسكرية فورا. وتطالب ماليزيا بوقف فوري للأعمال القتالية ووقف إطلاق النار. ونطالب بانسحاب القوات الإسرائيلية فورا من قطاع غزة تمشيا مع قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧). وينبغي إنشاء قوة رصد أو قوة حفظ سلام دولية تابعة للأمم المتحدة لضمان إنفاذ وقف إطلاق النار واستقرار الحالة. ونحض جميع الأطراف المتنازعة على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس.

وللتخفيف من الأزمة الإنسانية المتعاظمة، لا بد من تقديم المساعدة بصورة عاجلة. هناك نقص حاد في المواد الغذائية والوقود والأغذية والإمدادات الطبية وغير ذلك من الضروريات الأساسية، بما في ذلك الماء النظيف والكهرباء. إن الجرحى لا يتلقون العناية التي يستحقونها بسبب أوجه

النقص هذه. وإن عمل إسرائيل لعرقلة وصول المساعدة الإنسانية الدولية إلى الضحايا جدير بالشجب. ونطالب إسرائيل برفع حصارها عن غزة فورا. ونطالب أيضا إسرائيل بأن تفي بالتزاماتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة وغيرها من القوانين الدولية وتيسير التدفق الآمن لوصول المساعدة الإنسانية الدولية إلى الناس في غزة. دون عوائق.

وفيما يتعلق بهذه النقطة، فإن ماليزيا من جانبها ستساهم بمبلغ مليون دولار للمساعدة الإنسانية لغزة بصورة محددة. وفي الوقت نفسه، عملت ماليزيا أيضا على تنشيط الصندوق الاستئماني للمساعدة الإنسانية الفلسطينية لحشد التبرعات العامة والمساهمات. وهناك منظمة ماليزية مرموقة غير حكومية، تدعى ''ميرسي ماليزيا'' نشرت فريقا مؤلفا من أطباء وموظفين مختصين في السوقيات في رفح استجابة للأزمة الإنسانية.

إن عمل إسرائيل على مر الأشهر الثلاثة الماضية، أي إطلاق العنان لقوتها العسكرية على السكان المدنيين العُزل في غزة الذين لا حول لهم ولا قوة، مما ألحق الموت والجراح والتدمير بهم، يمثل انتهاكا صارخا لاتفاقيات حقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي، واتفاقية جنيف الرابعة وميثاق الأمم المتحدة. وإن تزايد الإصابات المدنية يشهد على الفظائع التي ارتكبتها القوات الإسرائيلية. وهذا يذكرنا بفظائع مماثلة ارتُكبت ضد مجموعة من الناس في التاريخ الحديث. ورد الفعل العالمي على هذه الفظائع كان مصمما آنذاك، وينبغي أن يسود تصميم مماثل الآن. ولا بد لإسرائيل من أن تتحمل المسؤولية عن جريمتها ضد الشعب الفلسطيني في غزة. وينبغي أيضا أن تُحاسب على هجماتها على مرافق الأمم المتحدة، بما في ذلك المدارس، وقوافل المساعدة.

إن طريق السلام واضح. على إسرائيل أن تنهي احتلالها لفلسطين. وفي الحقيقة أن الحالة الراهنة لا تفضي إلى سلام دائم. فاستمرار الاحتلال وأعمال القتل وإلحاق الألم والمعاناة ما من شأنها إلا أن تعمق الكراهية والفرقة ولن تسهم في إحلال السلم والأمن. ولن يتحقق السلام الدائم لجميع الإسرائيليين وجميع الفلسطينيين في الشرق الأوسط برمته إلا من خلال المفاوضات السياسية المفضية إلى حل الدولتين، دولة إسرائيل ودولة فلسطين والقدس الشرقية عاصمة لها – تعيش في سلام وداخل حدود آمنة. وعلينا أن نوقف العنف الآن. ولا بد لنا من وقف إراقة الدماء، وعلينا منع وقوع كارثة إنسانية أخرى. علينا العمل الآن.

وفي هذا الصدد، وبموجب الصلاحيات المخولة إليكم، سيدي الرئيس، تطلب ماليزيا من هذه الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة أن تعتمد قرارا شاملا يفضي، في جملة أمور، أولا إلى وقف لإطلاق النار تعمل على إنفاذه قوة رصد دولية، وإلى انسحاب القوات الإسرائيلية فورا من غزة، ثانيا، إنهاء الحصار ووصول المساعدة الإنسانية إلى ضحايا الصراع، ثالثا، إنشاء محكمة للتحقيق في جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية ومحاكمة المسؤولين عنها، ورابعا وأخيرا، فرض الجزاءات بسبب عدم الامتثال.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.